

Distr.: General
15 May 2018
Arabic
Original: English

المجلس الاقتصادي والاجتماعي



المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة

الذي يُعقد تحت رعاية المجلس الاقتصادي والاجتماعي

٩-١٨ تموز/يوليه ٢٠١٨

البند ٢ من جدول الأعمال المؤقت*

التحول نحو مجتمعات مستدامة وقادرة على الصمود

موجز تجميعي للمساهمات الطوعية المقدمة من اللجان الفنية التابعة للمجلس الاقتصادي والاجتماعي وغيرها من الهيئات الحكومية الدولية

مذكرة من الأمانة العامة

تقدم هذه الوثيقة موجزا تجميعياً للمساهمات الطوعية التي أعدها اللجان الفنية التابعة للمجلس الاقتصادي والاجتماعي وغيرها من الهيئات والمنتديات الحكومية الدولية استجابةً لدعوة من رئيسة المجلس وردت في رسالتها الموجهة إلى رؤساء تلك الهيئات والمؤرخة ٦ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٧، لكي تقدم تلك الهيئات إسهامات فنية إلى المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة، تُسلط فيها



الضوء على مساهماتها في تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠^(١). ويضم الموقع الشبكي للمنتدى^(٢) النصوص الأساسية للبيانات الواردة في حينها لهذا التقرير التجميعي.

أولا - مقدمة

١ - تستند هذه الوثيقة إلى موجز تجميعي للمساهمات الطوعية المقدمة من اللجان الفنية وهيئات الخبراء التابعة للمجلس الاقتصادي والاجتماعي وغيرها من الهيئات والمنتديات الحكومية الدولية استجابة لدعوة رئيسة المجلس الواردة في رسالتها الموجهة إلى رؤساء تلك الهيئات.

٢ - وتماشى دعوة رئيسة المجلس مع الدعوة الواردة في الفقرة ٨٥ من قرار الجمعية العامة ١/٧٠ المعنون "تحويل عالمنا: خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠"، بأن تجرى استعراضات مواضيعية للتقدم المحرز على صعيد أهداف التنمية المستدامة أثناء المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة. وستدعم هذه الاستعراضات المواضيعية باستعراضات تجريها اللجان الفنية وغيرها من الهيئات والمنتديات الحكومية الدولية. وقد دعت الرئيسة في رسالتها للجهات المستفيدة إلى تقديم ما هو مناسب من إسهامات ونتائج مداولات بشأن كيفية معالجتها للأهداف والغايات من منظور موضوع المنتدى السياسي الرفيع المستوى لعام ٢٠١٨ "التحول نحو مجتمعات مستدامة وقادرة على الصمود".

٣ - ووجهت الدعوة إلى تقديم مساهمات إلى اللجان الفنية وهيئات الخبراء التابعة للمجلس الاقتصادي والاجتماعي، فضلا عن الهيئات والمنتديات الحكومية الدولية الأخرى، بما في ذلك المنتديات العالمية والآليات التي تقودها المنظمات الحكومية الدولية والتي تسهم في تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ وأهداف التنمية المستدامة.

٤ - وفي حين أن الدعوة إلى تقديم إسهامات لم تتضمن طلبا محددا بتقديم تحليل مواضيعي لأهداف التنمية المستدامة قيد الاستعراض في المنتدى السياسي الرفيع المستوى لعام ٢٠١٨، فإن عدة لجان ومنتديات وهيئات أخرى قد ضمنت إسهاماتها أفكارا إضافية بشأن هذه الأهداف المحددة. وتوفر تلك

(١) استفادت هذه الوثيقة من مساهمات لجنة منع الجريمة والعدالة الجنائية ولجنة وضع المرأة، ولجنة السكان والتنمية، ولجنة السياسات الإنمائية، ولجنة الخبراء المعنية بالإدارة العامة، واللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة، واللجنة المعنية بحماية حقوق جميع العمال المهاجرين وأفراد أسرهم، ولجنة الأمن الغذائي العالمي، ولجنة المخدرات، ومؤتمر الأطراف في اتفاقية التنوع البيولوجي، ومؤتمر الأطراف في اتفاقية منظمة الصحة العالمية الإطارية بشأن مكافحة التبغ، وهيئة الدستور الغذائي، ومنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، والمنتدى العالمي المعني بالهجرة والتنمية، والشراكة العالمية من أجل تعاون إنمائي فعال، ومجلس حقوق الإنسان، ومجلس التنمية الصناعية التابع لمنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية، ومنظمة العمل الدولية، ومركز التجارة الدولية، والاتحاد الدولي لحفظ الطبيعة، ومصرف التنمية للبلدان الأمريكية، ومجلس الاتحاد الدولي للاتصالات، وبرنامج الإنسان والمحيط الحيوي التابع لليونسكو وشبكته العالمية لمحميات المحيط الحيوي، ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، ولجنة بناء السلام، ووكالات الأمم المتحدة التي تدعم تنفيذ إطار العمل العشري للبرامج المتعلقة بأنماط الاستهلاك والإنتاج المستدامة، وأمانة اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، وجمعية الأمم المتحدة للبيئة، واللجنة الإحصائية للأمم المتحدة، واتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر، واتفاقية فيينا لحماية طبقة الأوزون وبروتوكول مونتريال الملحق بها، ومجموعة البنك الدولي، ومنظمة التجارة العالمية، ومجلس المياه العالمي، ومنتدى القمة العالمية لمجتمع المعلومات، الذي ينسقه ويستضيفه الاتحاد الدولي للاتصالات.

(٢) انظر <https://sustainabledevelopment.un.org/inputs/>

الأفكار تحليلًا نوعيًا يمكن أن يكمل التحليل الكمي الوارد في التقرير المرحلي المقرر عن أهداف التنمية المستدامة.

٥ - ويبيّن هذا التقرير كيف تتحارب حاليا اللجان الفنية وهيئات الخبراء التابعة للمجلس وغيرها من الهيئات والمنتديات الحكومية الدولية مع موضوع المنتدى السياسي الرفيع المستوى لعام ٢٠١٨، ولا يقترح قناة إبلاغ رسمية إلى المنتدى أو يُعدّل ولاية أو إدارة أي كيان. وحللت الكيانات في مساهماتها الدروس المستفادة والثغرات والتحديات والقضايا الناشئة ذات الصلة بموضوع عام ٢٠١٨ "التحول نحو مجتمعات مستدامة وقادرة على الصمود".

ثانياً - تقييم الوضع فيما يتعلق بمبدأ "ضمان عدم تخلف أي أحد عن الركب" على المستوى العالمي

٦ - على الرغم من إحراز بعض التقدم، فإن المساهمات التي وردت تسلط الضوء على أن العالم لا يزال يسير في اتجاه يزداد في الظلم وعدم المساواة، من حيث الموارد الاقتصادية وتحمل آثار التدهور البيئي على حد سواء.

مساقات الفقر والجوع لا تتوافق مع مبدأ عدم تخلف أي أحد عن الركب

٧ - لا تشير المساقات السائدة حالياً إلى إحراز تقدم تتوافق درجته وسرعته مع الإطار الزمني لخطة عام ٢٠٣٠ للتنمية المستدامة فيما يتعلق ببعض العناصر الأساسية التي لا غنى عنها من أجل إعمال مبدأ عدم تخلف أي أحد عن الركب، بما في ذلك المساقات المتعلقة بالفقر (خاصة في المناطق الريفية والبلدان المنخفضة الدخل في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى) والتعليم والإسكان وغير ذلك. وقد أسهم استمرار حرمان المجموعات الضعيفة من منافع النمو ومن العمليات السياسية بشكل عام في زيادة تعرضها للخطر وحد من قدرتها على مواصلة الاستثمار في تقوية مرونة مصادر رزقها. ولا يقتصر الأمر على تخلف الشعوب والبلدان عن الركب، بل أصبح اللحاق بالركب في العديد من السياقات المختلفة أصعب من قبل بفعل مجموعة متنوعة من القوى، بما في ذلك العولمة والتطورات التكنولوجية وتغير المناخ وغير ذلك من أشكال التدهور البيئي. ولا تزال بلدان كثيرة، ولا سيما أقل البلدان نمواً، تفتقر إلى القدرة الإنتاجية اللازمة لوضعها على الطريق نحو تحقيق التنمية المستدامة.

٨ - وفي الوقت الحالي، يتخلف العديد من المناطق والبلدان والأفراد عن غيرها فيما يتعلق بإمكانية الوصول فيها إلى الخدمات الأساسية واستهلاكها، من قبيل الصحة والتعليم والعدالة والمعلومات، من بين أمور أخرى. كما لا تزال هناك تفاوتات كبيرة في خدمات المياه والصرف الصحي الأساسية داخل فرادى البلدان، وبين المناطق الحضرية والريفية، وبين الشرائح الخُمسية للثروة.

٩ - علاوة على ذلك، تشير البيانات الحديثة إلى أن العالم نكص عن أهداف تحدي استئصال الجوع والقضاء على جميع أشكال سوء التغذية. ويبدو أن الاتجاه الطويل الأجل للتحسن التدريجي للأمن الغذائي على الصعيد العالمي يسير في الاتجاه المعاكس، وتعتبر النزاعات من بين الدوافع الرئيسية لهذا التطور. ومن حيث مؤشرات التغذية، لا يزال التقدم بطيئاً على الصعيد العالمي في مواجهة توقف النمو

والهزال، في حين أن ارتفاع معدلات فقر الدم بين النساء ممن هن في سن الإنجاب، وزيادة عدد الناس ذوي الوزن المفرط أو البدانة في جميع أنحاء العالم، هي أمور تزيد من المخاوف.

عدم تخلف أي أحد عن الركب يتطلب تحولاً في الأنظمة المستحكمة

١٠ - يتبين من تجارب بعض البلدان أنه من الممكن إحراز تقدم ملموس نحو عدم تخلف أي أحد عن الركب خلال فترات زمنية قصيرة نسبياً، بيد أن التحول العام نحو التنمية المستدامة الشاملة للجميع يتطلب إحداث تغيير جذري في النظم المستحكمة، بما في ذلك النظم الاقتصادية والسياسية، وهياكل الإدارة ونماذج الأعمال التجارية التي غالباً ما تستند إلى توزيع غير متكافئ للثروة وسلطة صنع القرار. ولا يكفي التصدي لعدم المساواة من خلال التركيز على من "تركوا خلف الركب" على مستوى القاعدة. فمن الضروري أيضاً التصدي لتركز الثروة والدخل وسلطة صنع القرار على مستوى القمة، وقطع الصلة بين الإقصاء الاقتصادي والاجتماعي وسلطة صنع القرار. وعوامل اتساع التفاوتات في الثروة والدخل بين المناطق والبلدان والأفراد وانعدام الثقة، وهي عوامل تشوب العديد من المجتمعات، تُعرض جهود ضمان عدم تخلف أي أحد عن الركب للخطر.

القيود الأساسية

١١ - بينما تُعرق النزاعات العنيفة إحراز تقدم نحو التنمية المستدامة، فإن ضمان عدم تخلف أي أحد عن الركب يتطلب تركيزاً خاصاً على البلدان المتأثرة بالنزاعات. وقد أدت الحرب والقتل إلى استمرار أزمة المهاجرين واللاجئين، الذين بلغ عددهم في ذروة هذه الأزمة أكثر من ٢٢,٥ مليون لاجئ و ٦٥,٣ مليون شخص إضافي من المشردين داخلياً. وهناك نسبة كبيرة ومتزايدة من الفقراء فقراً مدقعاً تعيش في البلدان المتضررة من النزاع، حيث يتأثر النساء والأطفال والمسنون والمعوقون أكبر الأثر. ولا يقتضي ذلك معالجة الأسباب الجذرية للنزاعات العنيفة فحسب، بل يقتضي أيضاً ضمان إحراز تقدم يخدم أهداف التنمية المستدامة فيما يتعلق بالسكان المهمشين والمستبعدين والذين يصعب الوصول إليهم.

١٢ - وبينما تعترف بلدان كثيرة بالمبدأ التشريعي المتمثل في عدم التمييز بين الجنسين، فإن مبدأ المساواة الموضوعية بين المرأة والرجل لا يزال غير مقبول وغير منفذ بالكامل في العديد من مناطق العالم. وعدم المساواة في إطار الأسرة هو الأساس الذي يقوم عليه جميع ضروب التمييز الأخرى ضد المرأة، وكثيراً ما يتم تبريره باسم العقائد والتقاليد والثقافة. علاوة على ذلك، لا يزال تنفيذ الالتزامات القانونية والسياسات الفعالة لمنع العنف الجنساني ضد المرأة محدوداً. ولا تزال العقوبات والقيود قائمة التي تعوق المرأة عن إعمال حقها في الوصول إلى العدالة على أساس المساواة. ونادراً ما يُراعى التقاطع بين الاعتبارات الجنسانية والأشكال الأخرى من الحرمان، من قبيل العرق والطبقة الاجتماعية والأصول الإثنية والميول الجنسية.

١٣ - وقد تحقّق تقدم في زيادة تمثيل المرأة في الحكومة، ولكن في كثير من الحالات، ينصب التركيز على الأرقام وليس على السلطة السياسية الفعلية. ولا تزال هناك ثغرات كبيرة في المساواة بين الجنسين في عمليات صنع القرار، لا سيما فيما يتعلق بالتمكين الاقتصادي، وإمكانية حصول المرأة على قروض مالية وضمانات، فضلاً عن عدم تكافؤ الفرص في ميادين التعليم والتدريب وحقوق الملكية. ويتطلب إعمال الحقوق الاقتصادية للمرأة عدم الاقتصر على تعزيز تمكين المرأة في سوق العمل حيث إنه يطرح تساؤلات

فيما يتعلق بإنفاذ حقوق العمال ونوعية العمل وتفوت الأجور. ويجب إيلاء الاعتبار الواجب إلى الرعاية غير المدفوعة الأجر في الإحصاءات والسياسات، وكذلك من خلال الاستثمار العام وبرامج مكافحة الفقر.

ضعف المهاجرين

١٤ - يمكن أن يكون المهاجرون، تبعاً للسياق المحدد، أحد أكثر الفئات ضعفاً في المجتمع، وبالتالي، غالباً ما يكونون عرضة للتخلف عن الركب. وفي الوقت نفسه، يمكن أن تؤدي ضخامة أعداد المهاجرين، بما في ذلك المهاجرون الداخلون والمشدون قسراً، إلى زيادة الضغط على الموارد الشحيحة أصلاً في المجتمعات المضيفة. وبالتالي، فإن ضمان الوصول إلى الموارد لجميع السكان، سواء القادمون الجدد والسكان المحليون، هو أمر بالغ الأهمية. غير أنه من المهم بنفس القدر التأكيد على مساهمات المهاجرين في الميزانية الوطنية لبلدان مقصدهم، وتشجيع تطوّرهم من خلال العمل وزيادة كفاءتهم الاقتصادية. كما ينبغي إيلاء اهتمام خاص لحصول المهاجرين على برامج الحماية الاجتماعية، حيث يحق للعديد منهم الحصول على استحقاقات الضمان الاجتماعي ولكنهم لا يستطيعون تحويلها من بلد إلى آخر.

١٥ - ويتطلب عدم تخلف أي أحد عن الركب أيضاً تعزيز مرونة الأشخاص والحد من مخاطر تشردهم قسراً بسبب تغير المناخ والكوارث الطبيعية. ويؤثر تدهور الأراضي وشح المياه والآفات الزراعية والأمراض العابرة للحدود والفيضانات وغيرها من الكوارث الطبيعية والتي هي من صنع الإنسان على من هم أكثر ضعفاً بشكل أكبر من غيرهم، مما يؤثر بشدة على أمنهم الغذائي ويهدد استدامة النظم الزراعية، إضافة إلى فقدان الموارد الحية والتنوع البيولوجي. فمن ناحية، قد تزيد الهجرة في مثل هذا السياق من مواطن ضعف الأشخاص، لا سيما عندما تحدث بطريقة قسرية ومرتبلة. ومن ناحية أخرى، فهي يمكن أن تسمح للأشخاص ببناء القدرة على الصمود عندما تتم بطريقة استباقية وطوعية.

١٦ - والأشخاص الذين لا يملكون الموارد اللازمة لنقل أو بناء سبل عيش جديدة في أماكن أخرى هم عرضة للخطر بشكل خاص. وقد تعني هذه الظروف الأشخاص أو الجماعات أو المجتمعات المحلية ذات الدخل المنخفض أو التي ليس لها دخل على الإطلاق، من قبيل الأطفال والشباب والعاطلين عن العمل والمسنين والمرضى أو المعوقين، وفي بعض السياقات، النساء. ويمكن أن تؤدي زيادة الضعف إلى زيادة حدة المنافسة على الموارد الطبيعية النادرة، وإلى عدم الاستقرار والنزاع. وثمة أكثر من ١,٣ بليون شخص محاصرون في الأراضي الزراعية المتدهورة: إذ إن خيارات المزارعين في الأراضي الهامشية، وخاصة في الأراضي الجافة، خيارات محدودة لسبل العيش البديلة وغالباً ما يجرمون من البنية التحتية الأوسع والتنمية الاقتصادية للبلد.

حاجزا تدهور الأراضي وفقدان التنوع البيولوجي

١٧ - يشكل تدهور الأراضي حاجزاً مهماً أمام ضمان عدم تخلف أي أحد عن الركب. ويعتمد ٤٠ في المائة من فقراء العالم على الأراضي المتدهورة للحصول على الخدمات الأساسية، وبالتالي فإن استعادة القدرة الإنتاجية لهذه الأراضي ستقلل بدرجة كبيرة من الضعف الاقتصادي لمن هم أكثر فقراً وستساعد على تعزيز التنمية الطويلة الأجل للجميع. والاعتراف بأن الأرض السليمة والمنتجة تشكل ركيزة أساسية من ركائز المجتمع يعد مساهمة هامة في ضمان عدم تخلف أي أحد خلف الركب.

١٨ - وفقدان خدمات النظم الإيكولوجية المعتمدة على التنوع البيولوجي له آثار على الأشخاص الضعفاء أكثر من غيرهم نتيجة لأسباب أخرى (مثل نوع الجنس والسن والإعاقة والفقر والانتماء إلى أقلية). وبالمثل، يؤثر التلوث على الفقراء والضعفاء أكثر من غيرهم. وكثيراً ما ينجم تدهور وفقدان التنوع البيولوجي عن أنماط التمييز القائمة ويعززها. وبالنسبة للشعوب الأصلية، فإن ساكني الغابات وصائدي الأسماك وغيرهم ممن يعتمدون مباشرة على منتجات الغابات والأنهار والبحيرات والمحيطات لتأمين غذائهم ووقودهم وأدويتهم، يمكن أن يكون للضرر البيئي عواقب وخيمة عليهم ويحدث ذلك في كثير من الأحيان.

١٩ - ويرتبط التنوع البيولوجي والتنوع الثقافي ارتباطاً وثيقاً. وتتمتع المرأة في العديد من المجتمعات بمعارف محددة عن التنوع البيولوجي وتطبيقها بطريقة مستدامة. ومع ذلك، فقد لا يعترف بدورها في إدارة التنوع البيولوجي وعملية صنع القرار ولا يستفاد منه بشكل سليم. وبالمثل، فإن العديد من الأديان تطالب جميع البشر بأن يكونوا قِيَمِينَ على ثروات العالم الطبيعي. بيد أن فقدان أماكن معينة يشعر به في الغالب أولئك الذين يربطون طقوسهم ومواقعهم المقدسة بتلك الأماكن. فالطعام والمأوى قد يمكن تعويضهما، ولكن تدمير بستان مقدس قد يتسبب في ضرر لا يمكن إصلاحه.

القدرة التنافسية للشركات الصغيرة

٢٠ - تمثل المؤسسات الصغرى والصغيرة والمتوسطة أكثر من ٩٠ في المائة من مجموع المؤسسات وأكثر من ٧٠ في المائة من مجموع الوظائف، وهي تميل إلى توظيف الأشخاص الذين هم في أضعف شرائح المجتمع، بما في ذلك النساء والشباب. والمؤسسات المدججة في الأسواق العالمية هي أكثر إنتاجية من تلك التي لا تشارك في التجارة الدولية. وقد أسهمت التجارة الدولية في انتشار بليون شخص من براثن الفقر منذ عام ١٩٩٠، ولكنها تواجه مخاطر كبيرة، بما في ذلك تزايد حدة المشاعر والسياسات الحمائية. وإن تعزيز القدرة التنافسية لهذه المؤسسات شرط مسبق لزيادة الأجور وتحسين ظروف العمل في الشركات التي توظف معظم العمال في أي اقتصاد، وبالتالي شرط مسبق لتحقيق النمو الشامل. وإن التجارة الدولية وتحسين القدرة التنافسية للمؤسسات الصغرى والكبيرة والمتوسطة هما شرطان مسبقان هامان لضمان عدم تخلف أي أحد عن الركب.

الفجوات الرقمية لا تزال قائمة

٢١ - باتت الفجوة الرقمية، بما في ذلك الفجوة الرقمية بين الجنسين، في هذا الاقتصاد العالمي الذي أخذ يصير أكثر ترابطاً من أي وقت مضى، تهدد بتفاقم أوجه عدم المساواة القائمة. وتظهر أحدث البيانات الخاصة بتطور تكنولوجيا المعلومات والاتصالات تقدماً مستمراً في الوصول إلى الإنترنت واستخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. ومع ذلك، فهناك فجوات كبيرة من حيث الوصول إلى الإنترنت وخدمات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الأخرى واستخدامها، وذلك فيما بين المناطق والبلدان. وعدد اشتراكات النطاق العريض عن طريق الأجهزة المحمولة لكل ١٠٠ نسمة في البلدان المتقدمة النمو هو ضعف هذا العدد في البلدان النامية، مع ازدياد الفجوة في الوصول إلى الإنترنت بين البلدان المتقدمة النمو وأقل البلدان نمواً في السنوات الأخيرة. فمعدلات الاشتراك في النطاق العريض عن طريق الأجهزة المحمولة أعلى بكثير في أوروبا والأمريكتين منها في المناطق الأخرى، وهي أكثر بثلاثه أضعاف من المعدلات في أفريقيا. أما فيما يتعلق بخدمات النطاق العريض الثابتة، ولا سيما النطاق

العريض الثابت عالي السرعة، فإن الفجوة أكبر. وبالرغم من انخفاض أسعار النطاق العريض للأجهزة المحمولة في أقل البلدان نمواً مقارنة بالمناطق الأخرى، فإنها تمثل أكثر من ٥ في المائة من نصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي في معظم أقل البلدان نمواً وبالتالي لا يمكن لمعظم السكان تحمل تكلفتها.

٢٢ - كما أن الفجوات الرقمية داخل البلدان هي أكثر استحكاماً في البلدان النامية. فالمناطق الريفية في بعض البلدان النامية لا تزال تعدم ما يكفيها من خدمات الهواتف الأرضية أو الهواتف المحمولة، ومن ثم فإن وصولها إلى الإنترنت محدود أو منعدم. وعلاوة على ذلك، لا تزال هناك فجوة رقمية كبيرة بين الجنسين. فعلى الصعيد العالمي، تقل نسبة النساء اللاتي يستخدمن الإنترنت بنسبة ١٢ في المائة عن نسبة الرجال، ولكن تقل في أقل البلدان نمواً بنسبة ٢٨ في المائة. ورغم أن الفجوة بين الجنسين ضاقت في معظم المناطق منذ عام ٢٠١٣، فإنها اتسعت بين الجنسين في أفريقيا.

ثالثاً - الثغرات والتحديات والمخاطر والمسائل المستجدة

ألف - المسائل الشاملة والمستجدة

التنوع البيولوجي

٢٣ - ما برح التنوع البيولوجي يتبدد بوتيرة مقلقة، ويؤكد بعض المساهمات أنّ العالم ربما يواجه سادس انقراض جماعي فيه. ويُعتبر كل من حفظ التنوع البيولوجي والحفاظ على قدرة النظم الإيكولوجية على التكيف أو إعادة هذه النظم إلى سابق عهدها وصون تنوع أشكال الحياة على كوكب الأرض بالغ الأهمية للتحوّل، على المستوى العالمي، باتجاه مجتمعات مستدامة وقادرة على الصمود. وتتطلب معالجة فقدان التنوع البيولوجي اتباع نهج سياساتية متكاملة، نظراً إلى أنّ الأسباب الرئيسية وراء فقدان التنوع البيولوجي مشمولة بخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠. إلا أن معظم السياسات الرامية إلى معالجة التنوع البيولوجي مجزأة ومحددة الأهداف. ويمكن لتعميم مراعاة التنوع البيولوجي في السياسات والخطط والبرامج الإنمائية أن يحسّن الجهود الرامية إلى تحقيق أهداف آيتشي للتنوع البيولوجي في إطار تنفيذ اتفاقية التنوع البيولوجي، وأهداف التنمية المستدامة.

٢٤ - وتؤدي الممارسات غير المستدامة في مجالي الزراعة والحراجة، مثل التلوث الناجم عن الأسمدة والمواد الكيميائية ومبيدات الآفات وتحويل الموائل والإفراط في سحب المياه، إلى تدهور البيئة تدهوراً كبيراً، وإلى فقدان التنوع البيولوجي. إضافة إلى ذلك، غالباً ما يعود التوسع الحضري السريع وتطوير الهياكل الأساسية بالضرر على التنوع البيولوجي، من خلال زيادة استخدام الأراضي لأغراض البناء وتغيير أنماط الاستهلاك، مما يؤدي بدوره إلى زيادة البصمة البيئية. وسيُسفر تغيير المناخ عن طيف واسع من الآثار على التنوع البيولوجي على مستوى الجينات والأنواع والنظم الإيكولوجية، منها حدوث تحولات في توزيع الأنواع والنظم الإيكولوجية، وتغيرات في وفرة الأنواع، وتزايد خطر الانقراض.

تغير المناخ

٢٥ - يسلط عدد كبير من المساهمات الضوء على الخطر الذي يشكله تغير المناخ على التنمية المستدامة، مما يؤكد من جديد على الصلة الحاسمة بين خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ واتفاق باريس. ويكتسي كلّ من اتخاذ التدابير للتخفيف من حدة تغير المناخ والتكيف معه في المجتمعات والمستوطنات

البشرية أهمية قصوى في ضمان عدم تعريض التنمية البشرية للخطر وضمان نماء سكان العالم المتزايدة أعدادهم في المكان الذي يعيشون فيه. ويبرز اتجاه هام في هذا الصدد، وهو ظهور جهات فاعلة محلية على مستوى القيادة. وعلى بوابة الجهات الفاعلة من غير الدول الخاصة بالعمل المتعلق بالمناخ، أعلن أكثر من ٢٥٠٠ مدينة عن التزامها بالتخفيف والتكيف، مما يدل على أنّ مدناً عديدة تتخذ بالفعل إجراءات متعلقة بالمناخ.

٢٦ - وأهم طريقة لكي تبني البلدان قدرتها على الصمود وتزويد المستوطنات البشرية بالقدرة على التكيف هي من خلال عملية صياغة وتنفيذ خطط التكيف الوطنية، بسبل منها الربط بين خطط التكيف الوطنية والمحلية، ودعم دور الحكومات المحلية في تخطيط التكيف وتنفيذه في المستوطنات البشرية. وتتيح خطط التكيف الوطنية فرصة للتأكيد على المجتمعات والمستوطنات البشرية في استراتيجيات التكيف الوطنية، وتدعم استمرار الحكومات المحلية في اتخاذ إجراءات التكيف في المدن والبلدات والقرى من جميع الأحجام.

النزاعات

٢٧ - لا تزال النزاعات تشكل عقبة رئيسية تحول دون تحقيق التنمية المستدامة بجميع أبعادها. ومع تزايد عدد النزاعات العنيفة واشتداد حدتها في السنوات الأخيرة، أصبحت معالجة الأسباب الجذرية للنزاعات أكثر إلحاحاً من أي وقت مضى. وإنّ التركيز على التوصل إلى توافق سياسي بشأن تحقيق السلام أمر بالغ الأهمية لسد أوجه القصور في مجالي السلامة والأمن في سياقات ما بعد النزاع. ويتطلب تعزيز التزام المجتمع بالسلام والتنمية المستدامة تطبيق أشكال حكم تيسر التعددية، وتكافح الكراهية والتمييز، وتعتبر الحوكمة مؤسسة تعطي قيمة.

٢٨ - وتؤدي النزاعات وحالات عدم الاستقرار إلى تفاقم أنماط التمييز ضد النساء والفتيات والقائمة بالفعل، وتعرضهن لاحتimalات أشد بأن تنتهك حقوقهن الإنسانية، بجملة طرق منها استخدام العنف الجنسي ضدّهنّ كأسلوب من أساليب الحرب. ويبلغ العنف ضد النساء والفتيات أيضاً مستويات مرتفعة جداً في مجتمعات التي تمر بمرحلة ما بعد النزاعات، وذلك من جرّاء تقوّض سيادة القانون بشكل عام، وتوافر الأسلحة الصغيرة، وتفكك الهياكل الاجتماعية والأسرية، إضافة إلى "تطبيع" العنف الجنساني بوصفه عنصراً إضافياً من عناصر التمييز القائم بالفعل.

٢٩ - وتستدعي الروابط الوثيقة بين النزاعات والهجرة اهتماماً عاجلاً من قبل واضعي السياسات. فغالباً ما يقع المهاجرون واللاجئون ضحيةً للاتجار بالبشر والتخريب وغيرهما من التهديدات. وفي الوقت نفسه، يفضي تزايد النزاعات أيضاً إلى زيادة عدد السياسات التي تتناول الهجرة من منظور "الأمن" بشكل أساسي، مما يؤدي إلى إيلاء اهتمام أقل لحقوق المهاجرين وللنفوائد المحتملة أن تعود بها الهجرة على البلدان المضيفة.

البيانات

٣٠ - يقوّض عدم موثوقية البيانات أو عدم وجودها القدرة على تخطيط ورصد الإجراءات الإنمائية اللازمة لتنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠. وبالتالي، فإن هناك حاجة ماسة إلى تعزيز قدرة النظم الإحصائية الوطنية، ولا سيما في أقل البلدان نمواً والبلدان غير الساحلية الأقل نمواً والدول الجزرية الصغيرة

النامية وغيرها من البلدان ذات الأوضاع الهشة، لتلبية الطلب على البيانات، وذلك لتنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ ولرصد تنفيذ أهداف التنمية المستدامة وغاياتها وإعداد تقارير بشأنها. وتشير المساهمات إلى وجود أنشطة كثيرة في أماكن كثيرة يمكن تنفيذها لبناء القدرات من خلال تحسين إنتاج البيانات، عن طريق إعداد الدراسات الاستقصائية للأسر المعيشية، والتسجيل المدني، وإنتاج الإحصاءات الحيوية. ويتوقع أن تُستخدم البيانات الضخمة في إطار الشراكات مع مقدمي هذه البيانات، لا سيما مشغلو الهواتف المحمولة، ليس من الهواتف المحمولة فحسب، بل من جميع الأجهزة الموصولة بالإنترنت (إنترنت الأشياء).

٣١ - وإلى جانب تقديم البيانات، يعزّز إنشاء الشبكات الإحصائية التعاون من أجل بناء المهارات التي يتعيّن تطويرها أو تعزيزها في النظم الإحصائية الوطنية بغية تلبية الطلب على البيانات الجديدة. كذلك، سرعت الأوساط المعنية بالإحصاءات بسد الثغرات في مجال توافر البيانات المصنّفة واللائمة لكفالة عد تخلف أحد عن الركب، ولا سيما في مجالات الإحصاءات المتعلقة بالشيخوخة والبيانات المصنفة حسب السن، والبيانات المتعلقة بالهجرة واللاجئين، والإحصاءات المتعلقة بالإعاقة.

٣٢ - ومن المهم تحقيق توازن بين حماية سرية البيانات والسماح بالاطلاع عليها، والتصدي للتحديات المجتمعية المتعلقة بالثقة والأخلاقيات والخصوصية والسرية وأمن البيانات. ويتطلب ذلك إعطاء توجيهات وتوفير أدوات للبلدان من أجل تكريس الممارسات المتعلقة بالبيانات المفتوحة.

٣٣ - وسوف يسفر العمل والتشاور الجاريان على الصعيد العالمي بشأن الإحصاءات والمؤشرات المتعلقة بتغير المناخ والإحصاءات المتعلقة بالكوارث في سياق إطار سنداى للحد من مخاطر الكوارث ٢٠١٥-٢٠٣٠ عن تحسين الأساس اللازم لصنع قرارات قائمة على الأدلة في هذه المجالات الرئيسية. ويؤقّر إدماج المعلومات البيئية والاقتصادية في الإطار المحاسبي لنظام المحاسبة البيئية والاقتصادية، وكذلك تنقيح إطار نظام المحاسبة البيئية والاقتصادية، أداة قوية لتقييم مساهمة البيئة في الاقتصاد وآثار الاقتصاد على البيئة وبالتالي أداة يُستَترشد بها في اتخاذ السياسات المتكاملة.

الحوكمة

٣٤ - أبرزت المساهمات في التقرير حاجة البلدان الملحة إلى تعزيز الحوكمة والقدرات المؤسسية، بما في ذلك الموارد المالية ورأس المال البشري والدراية التقنية، وإلى تحسين نماذج تقديم الخدمات العامة بشكل مستمر وبما يتماشى مع الاحتياجات المتغيرة للناس. ويمكن لتطبيق اللامركزية في هياكل الحكم أن يسفر عن زيادة قوة التعاون والتنسيق والمشاركة والشمول للجميع والتكامل والمرونة. إلا أن ذلك يتطلب تدريب الموظفين العموميين.

٣٥ - ويمكن تسخير التقدم التكنولوجي الجاري في إطار "الثورة الصناعية الرابعة" من أجل التدريب، ويمكن أيضاً أن يكون هذا التقدم بالغ الأهمية في خفض تكاليف تنفيذ أهداف التنمية المستدامة. ويمكن تشجيع الاستثمار في الخدمات العامة المقدمة بواسطة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات على الصعيد المحلي. ويمكن أن يدعم ذلك أيضاً تحسين نوعية الخدمات العامة، وتعزيز الشفافية، وتيسير إنشاء آليات الرصد والتقييم وتشغيلها. وينبغي عدم النظر إلى الحكومات المحلية بوصفها جهات متعاقدة من الباطن لدى الحكومات الوطنية والإقليمية، بل ينبغي أن تكون لديها القدرة على اتخاذ القرارات المناسبة وجمع الأموال وتحصيل الضرائب.

الهجرة

٣٦ - إنّ الهجرة تيار هام يكتسح العالم ويفرض تحديات متنوعة على البلدان الأصلية وبلدان العبور وبلدان المقصد. وعلى الرغم من وجود مجموعة كبيرة من العوامل المسببة للهجرة، فإن هناك اتفاقاً واسع النطاق على ضرورة معالجة العوامل السلبية منها، مثل الفقر وانعدام الفرص وانتشار الأمراض الوبائية والتمييز والعنف وانعدام الأمن وتغيّر المناخ.

٣٧ - وأفادت بعض المساهمات بوجود اتفاق واسع النطاق في ما بين الدول الأعضاء على أنّه يجب احترام حقوق الإنسان للمهاجرين واللاجئين وإعمالها، وكذلك مكافحة كل من الاتجار بالبشر واستغلالهم وإخضاعهم للأشكال الحديثة للرق والقضاء عليه. في المقابل، أعربت مساهمات أخرى عن رأي مفاده أن حماية حقوق المهاجرين لا تزال موضوعاً لا يلقى اهتماماً من الحكومات والجهات الأخرى صاحبة المصلحة. وعلى وجه الخصوص، يولى القليل من الاهتمام إلى أسر العمال المهاجرين التي تبقى في البلد الأصلي، وإلى المهاجرين العابرين، والمهاجرين في الأحوال "الطبيعية" الذين كثيراً ما يواجهون تحديات عند اندماجهم في المجتمعات المحلية المضيفة.

٣٨ - وهناك توازن بين صعوبات الهجرة الدولية، كصعوبات منح المهاجرين فرصة الحصول على الخدمات الاجتماعية الأساسية والسكن اللائق، والتصور الشائع بأن الهجرة تسهم في التنمية والنمو الاقتصادي إذا أُديرت إدارة جيدة. غير أنّه على البلدان تهيئة ظروف تمكن المهاجرين وأسرهم من المساهمة في المجتمعات المضيفة وفي بلدانهم الأصلية على السواء.

التكنولوجيات الجديدة

٣٩ - يشهد العالم تطورات واتجاهات متزايدة ومتسارعة في مجال التكنولوجيا الرقمية، منها على سبيل المثال الذكاء الاصطناعي، والنظم المادية السيبرانية، والبيانات الضخمة، وتكنولوجيا السجلات الرقمية (blockchain). ولم يشهد التاريخ مثيلاً لسرعة التغيرات التي تشهدها الثورة الصناعية الرابعة. فالتكنولوجيا والرقمنة تقومان، بوتيرة سريعة، بتعطيل نظم الإنتاج والاستهلاك بالكامل على الصعيد العالمي، مما يسفر عن آثار سلبية وإيجابية على السواء. ويكتسي الوعي بهذه الاتجاهات أهمية قصوى، نظراً إلى أنه قد تكون لها انعكاسات كبيرة على تنمية المجتمعات المستدامة. ولذلك، ينبغي أن تتحلّى الحكومات بما يلزم من مرونة وتعتمد، بالسرعة الكافية، السياسات اللازمة لتهيئة بيئة مواتية للابتكار، وأن تضمن كذلك حماية المواطنين والبلد من الآثار السلبية المحتملة.

٤٠ - ولتسخير فوائد التكنولوجيا الجديدة، سيتعيّن على البلدان أن تهيئ الظروف الداعمة لنشر الهياكل الأساسية لشبكات وخدمات الجيل التالي. وسيتعيّن عليها أيضاً اعتماد سياسات تفضي إلى التجريب والابتكار، مع التخفيف من مخاطرها المحتملة على أمن المعلومات والخصوصية وفرص العمل.

٤١ - وأحد المجالات التي يمكن لإدخال إصلاحات تنظيمية عليها أن يؤدي إلى تسخير التكنولوجيا الجديدة في خدمة التنمية المستدامة هو تعميم الخدمات المالية الرقمية. ولم يُستفد لغاية الآن من كامل إمكانات المعاملات المالية بالهاتف المحمول، إذ لا يزال بليوناً شخص في البلدان النامية، من بينهم ١,٦ بليون شخص لديهم هاتف محمول، يفتقرون إلى بديل قابل للاستمرار للاقتصاد النقدي وللخدمات المالية غير الرسمية. ويمكن النظر في اتخاذ تدابير تنظيمية مختلفة على الصعيد الوطني من أجل

الاستفادة من إمكانات المنصات الثنائية الجانب لإتاحة تعميم الخدمات المالية الرقمية. ويمكن أن يكون للمواءمة بين المتطلبات القانونية والتنظيمية للخدمات المالية الرقمية على الصعيد الإقليمي أو دون الإقليمي تأثير مضاعف على الابتكار والاستثمار في الأسواق الوطنية.

٤٢ - ولكن رغم أن تكنولوجيات المعلومات والاتصالات تعدّ بالمساهمة في النهوض بتنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، فإنّ المجتمعات الحديثة باتت تعتمد على تلك التكنولوجيات اعتماداً متزايداً في عملياتها اليومية وفي إدارة الهياكل الأساسية الحيوية. ويؤدي ذلك إلى مخاطر يلزم التصدي لها على جميع المستويات، الوطنية والإقليمية والدولية، بالتعاون مع جميع أصحاب المصلحة. وإذا لم يكن لدى مجتمع من المجتمعات ثقة في استخدام تكنولوجيات المعلومات والاتصالات أو كانت تساوره الشكوك في أمنها، يمكن لانعدام الثقة أن يحول دون اعتماد هذه التكنولوجيات وأن يحدّ من أثرها الإيجابي على العملية الإنمائية في البلد. ويكتسي هذا الأمر أهمية خاصة في ما يتعلق بحماية الفئات الضعيفة، ولا سيما الأطفال، نظراً إلى أنّ كل مستخدم للإنترنت من أصل ثلاثة مستخدمين يقلّ عمره عن ١٨ سنة.

المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة

٤٣ - تقدم النساء والفتيات مساهمة هامة في تحقيق التنمية المستدامة. وبالتالي، فإن المساواة بين الجنسين وتمكين جميع النساء والفتيات ومشاركة المرأة بصورة كاملة ومتساوية وتوليها زمام القيادة في الاقتصاد أساسية لتحقيق التنمية المستدامة، وبناء مجتمعات تنعم بالسلام والعدالة وتحتضن جميع أفرادها، وتعزيز نمو اقتصادي مطرد يشمل الجميع ويتسم بالاستدامة، والنهوض بالإنتاجية، وإنهاء الفقر بجميع أشكاله في كل مكان، وكفالة رفاه الجميع.

٤٤ - وتعاني النساء والفتيات الريفيات من اتساع الفجوات في تكافؤ الفرص، ومن محدودية الفرص المتاحة لها للحصول على خدمات الرعاية الصحية الشاملة والتعليم في المرحلة الثانوية وما بعدها، ومن تحديات من قبيل العنف الجنساني، والقوانين والسياسات التمييزية، والمعايير الاجتماعية السلبية والقوالب النمطية الجنسانية. ويشكل عدم المساواة في تقاسم أعمال الرعاية والعمل المنزلي غير المدفوعة الأجر تحدياً إضافياً.

٤٥ - وينبغي أيضاً إيلاء اهتمام عاجل للصلات بين التحديات التي يفرضها تغير المناخ على القضاء على الفقر، وتحقيق التنمية المستدامة، وأوجه عدم المساواة بين الجنسين. وغالباً ما تتضرر النساء والفتيات الريفيات، ولا سيما في البلدان النامية بما فيها الدول الجزرية الصغيرة النامية، أكثر من غيرهن من الآثار السلبية لتغير المناخ والظواهر الجوية البالغة الشدة والكوارث الطبيعية والمشاكل البيئية الأخرى.

٤٦ - وتستدعي هذه الحالة تعزيز وبناء قدرة جميع النساء والفتيات الريفيات على الصمود وعلى التكيف، من أجل مواجهة الصدمات والكوارث الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، وحالات الطوارئ الإنسانية، والآثار الضارة الناجمة عن تغير المناخ، والكوارث الطبيعية والظواهر الجوية القصوى، والتعافي منها. ومن بين التدابير اللازمة لذلك توفير الهياكل الأساسية، والخدمات، والتمويل الملائم، والتكنولوجيا، والحماية الاجتماعية، والإغاثة الإنسانية، ونظم التنبؤ والإنذار المبكر، وفرص العمل اللائق للمرأة.

باء - التركيز على أهداف التنمية المستدامة

٤٧ - تكمن الإمكانيات التحويلية لخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ وأهدافها في أوجه الترابط بين الأهداف والاعتراف بالطابع المتعدد الأبعاد للتحديات المعاصرة. وعلى الرغم من أنه تم النظر في جميع الأهداف من منظور موضوع المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة لعام ٢٠١٨، فقد ركزت بعض الكيانات مساهماتها على المجموعة المحددة من الأهداف قيد الاستعراض عام ٢٠١٨.

الهدف ٦ من أهداف التنمية المستدامة: ضمان توافر المياه وخدمات الصرف الصحي للجميع وإدارتها إدارة مستدامة

٤٨ - الأمن المائي شرط أساسي لتحقيق جميع أهداف التنمية المستدامة وحتى بما يتجاوز الهدف ٦. فمن دون ماء، لا يمكن أن يكون هناك غذاء أو طاقة أو إنتاج أو إنصاف أو قدرة على التأقلم مع تغير المناخ، أو تناغم حضري أو بيئي، ويصبح الحد من الفقر أمراً مستحيلاً. ولذلك، ينبغي أن تدار الموارد المائية وتنظم بطريقة شاملة ومنهجية، وبناء على مشاورات بين مختلف الكيانات وعلى مختلف المستويات، بما يضمن أن تحقق خيارات الإدارة المترابطة النتائج الأكثر إيجابية، وأن تدفع قدماً بالابتكارات التكنولوجية والمؤسسية والمالية في جميع القطاعات، وأن تمكن التعاون بين المؤسسات والجهات صاحبة المصلحة، سواء داخل قطاع المياه أو خارجه. والقيادة والالتزام السياسيان الأقوى أمران أساسيان للترويج للمياه بوصفها عنصراً أساسياً من عناصر التنمية المستدامة.

٤٩ - وسيصبح توافر المياه تحدياً متزايداً يواجه توفير الأمن الغذائي والتغذية في العالم، لأن الزراعة المروية تستهلك أكبر من المياه على الصعيد العالمي، بنسبة ٧٠ في المائة من عمليات سحب المياه العذبة (مع تباين كبير بين البلدان)، ويتأتى بعضها من مصادر غير متجددة. ومن الضروري تعزيز الإدارة المستدامة وحفظ النظم الإيكولوجية من أجل استمرار توافر وجودة المياه وإمكانية الاعتماد عليها من أجل الأمن الغذائي والتغذية، وهي أمور أساسية لتحقيق الهدف ٦ من أهداف التنمية المستدامة.

٥٠ - ويمكن الوقاية من نسبة مئوية كبيرة من أعباء الأمراض عن طريق الوصول إلى مياه الشرب المأمونة، وخدمات الصرف الصحي الكافية، وتحسين ممارسات النظافة الصحية (توفير المياه وخدمات الصرف الصحي والنظافة الصحية للجميع). ولا يزال نحو ٨٩٢ مليون نسمة في جميع أنحاء العالم يتغيطون في العراء. ولتخفيض معدلات التغوط في العراء في المناطق الريفية، يلزم مضاعفة الجهود لبلوغ الغاية ٦-٢ من الهدف ٦ من أهداف التنمية المستدامة. وتبلغ نسبة مرض الإسهال وحده ما يقدر بـ ٣,٦ في المائة من مجموع العبء العالمي للمرض المقيس بسنوات العمر المعدلة حسب الإعاقة، وهو مسؤول عن موت ١,٥ مليون شخص كل سنة. ويقدر أن ٥٨ في المائة من ذلك العبء، أو ٨٤٢ ٠٠٠ وفاة سنوياً، تعزى إلى إمدادات المياه وخدمات الصرف الصحي والنظافة الصحية غير المأمونة.

٥١ - وبرزت مقاومة مضادات الميكروبات كمسألة تهدد الصحة العامة والتنمية المستدامة. وثمة عامل هام يسهم في تلك الحالة وهو أنه غالباً ما تصب النفايات الصلبة المنزلية والزراعية والمياه المستعملة في البيئة الطبيعية. وينبغي اتخاذ تدابير احترازية للحد من استخدام المضادات الحيوية، وفي الوقت نفسه تحسين الصرف الصحي ومعالجة مياه الصرف الصحي في البؤر الساخنة الحرجة مثل المستشفيات والمصادر الزراعية ومواقع تصنيع الأدوية.

٥٢ - وينبغي تطوير هياكل أساسية مائية جديدة تكون مستدامة ومتعددة الأغراض بما يتماشى مع الواقع المحلي، كما ينبغي صيانة الهياكل المتقدمة. وهناك فجوة هائلة في التمويل، بالنظر إلى أن قطاع المياه والصرف الصحي يتطلبان ستة أضعاف التمويل الحالي الذي تقدمه الحكومات والقطاع الخاص والجهات المانحة. ويعتبر استخدام الأموال العامة على نحو أكثر فعالية لزيادة الموارد الإضافية ومزج الأموال العامة أو أموال المانحين مع التمويل التجاري أمراً بالغ الأهمية في هذا الصدد، مما يتطلب في بعض الحالات أيضاً إجراء إصلاحات تنظيمية تكميلية.

٥٣ - وتتسم سياسات واستراتيجيات وخطط الإدارة المتكاملة للموارد المائية بأهمية بالغة للمساعدة على ضمان اتباع نهج شامل في سياق تحقيق أهداف التنمية المستدامة. وبالإضافة إلى ذلك، فإن كفالة مثل تلك الإدارة في السياقات العابرة للحدود، استناداً إلى القوانين الدولية للمياه ومبادئها الرئيسية، أمر فعال من حيث التكلفة، ويمكن من تقاسم المنافع عبر الحدود الإدارية. ويمكن لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات أن تدعم استراتيجيات الإدارة المتكاملة للموارد المائية بوصفها وسيلة هامة للإدارة الذكية للمياه، تيسر قياس ورصد إمدادات المياه والتدخلات السياسية، وتمكن الممارسين على الصعيد المحلي من ضمان التمديد المنصف والمستدام لخدمات توفير المياه وخدمات الصرف الصحي والنظافة الصحية للجميع.

٥٤ - والحصول على مياه الشرب المأمونة وخدمات الصرف الصحي حق من حقوق الإنسان، وهو مصدر مباشر وغير مباشر لفرض العمل اللائق. وعمليات الإنتاج غير المستدامة التي تؤثر في كمية الموارد المائية ونوعيتها من خلال الاستخدام المفرط والتلوث تمثل تهديداً لفرض العمل وسبل عيش الناس، وتؤدي بالتالي إلى تقويض قدرة المجتمعات على الصمود. ويمكن أن يؤثر توافر أو عدم توافر المياه، وبدرجة أقل خدمات الصرف الصحي، على استعداد الناس للهجرة وقدرتهم عليها. ويواجه المهاجرون عقبات محددة في الحصول على خدمات توفير المياه وخدمات الصرف الصحي والنظافة الصحية للجميع، وهم يشكلون تحديات محددة لمقدمي الخدمات والحكومات المضيفة. ولذا فمن الأهمية بمكان أن تشمل الخدمات المهاجرين والمجتمعات المضيفة على حد سواء، مع ضمان مشاركة المجتمعات المحلية في إدارة المياه والصرف الصحي.

الهدف ٧ من أهداف التنمية المستدامة: ضمان حصول الجميع بتكلفة ميسورة على خدمات الطاقة الحديثة الموثوقة والمستدامة

٥٥ - يعيش ما يقرب من بليون نسمة في العالم بدون كهرباء. ورغم التقدم الهام الذي أحرز، فقد يبقى نحو ٧٨٠ مليون نسمة غير موصولين بشبكة كهرباء عام ٢٠٣٠. والافتقار إلى الطاقة الموثوقة والميسورة التكلفة هو أحد أهم التحديات التي تواجه أرباب الأعمال في البلدان النامية. ولذا فمن المهم التعجيل بجهود توسيع نطاق الحصول على الكهرباء عن طريق زيادة حجم الاستثمارات في مشاريع توفر الكهرباء إما عن طريق شبكة كهرباء مركزية وإما عن طريق مولدات كهرباء محلية.

٥٦ - وكانت الطاقة الشمسية من أوائل تكنولوجيات الطاقة المتجددة المعتمدة على الصعيد العالمي لتلبية الاحتياجات الأساسية من الكهرباء للسكان ممن هم خارج نطاق شبكات الكهرباء. وفي الآونة الأخيرة، تم بنجاح إطلاق منتجات للطاقة الشمسية ذات بطاريات محسنة، وتكاليف رأسمالية منخفضة، وتمويل ميسور التكلفة وسهل الحصول عليه لسداد خطط الدفع أولاً بأول، التي تستهدف المستهلكين من ذوي الدخل المنخفض في أفريقيا وآسيا، حيث يعيش ما لا يقل عن ٩٥ في المائة من السكان الذين هم

خارج نطاق الشبكة في العالم. وبتابع سياسات ونظم تمكينية متعلقة بالطاقة المتجددة ورؤية واضحة للاحتتمالات المستقبلية، يمكن أن تمثل الطاقة الشمسية خارج نطاق الشبكة مدخلا لتأمين حصول الجميع على خدمات الطاقة الحديثة والموثوقة بتكلفة ميسورة.

٥٧ - علاوة على ذلك، تم التشديد على تحسين كفاءة الطاقة بوصفها عنصرا بالغ الأهمية من عناصر الهدف ٧. ويزيد تنفيذ السياسات الموقرة للطاقة في الصناعة من القدرة التنافسية للمنتجات المصنعة والإنتاجية الاقتصادية في السوق العالمية، بينما يجد من انبعاثات غازات الدفيئة. علاوة على ذلك، فإن الإمكانيات التي تتيحها تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والكفاءة في استخدام الطاقة يمكن أن تكون مترابطة من خلال "حضرة الأمم المتحدة لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات" و "حضرة الأمم المتحدة عن طريق تكنولوجيا المعلومات والاتصالات" على السواء. وفي الحالة الأولى، يتم تحويل تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وتطويرها لتكون أكثر سلامة من الناحية البيئية وأقل من ناحية كثافة الانبعاثات الكربونية. وفي الحالة الثانية، تساعد الحلول القائمة على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، مثل الشبكات الذكية والمباني الذكية واللوجستيات الذكية والعمليات الصناعية، على دفع العالم نحو مستقبل يتسم بالمزيد من الاستدامة والكفاءة في استخدام الطاقة. وتنطوي التكنولوجيا والعمليات الخضراء على إمكانية الحد من انبعاثات غازات الدفيئة وتلوث الهواء بشكل كبير.

٥٨ - وتلوث الهواء الناتج بمعظمه عن وسائط النقل وحرق النفايات والزراعة واستخدام الطاقة في المباني والصناعة وإنتاج الطاقة وحررق الغابات، بالإضافة إلى نقص الكفاءة في تكنولوجيا ووقود موافد الطهي، يشكل خطرا طارئا على الصحة العامة في العالم، ويسفر عن حوالي ٦،٥ ملايين حالة وفاة سنويا، أو حالة وفاة واحدة من أصل ثمانية من جميع فئات الوفيات. ويعيش نحو ٩٢ في المائة من سكان العالم في أماكن تتجاوز فيها نوعية الهواء الحدود التي وضعتها منظمة الصحة العالمية. وهذا من أهم أسباب الإصابة بالأمراض غير المعدية الأربعة الرئيسية، وهي السكتة الدماغية، وسرطان الرئة، وأمراض الجهاز التنفسي المزمنة وأمراض القلب، ويتسبب بنسبة تتراوح بين ربع وثالث عدد تلك الوفيات.

٥٩ - وأرباب الصناعة من أصحاب المصلحة المهمين المعنيين بتحقيق غايات الهدف ٧ من أهداف التنمية المستدامة. ومع ذلك، لا تزال هناك صعوبات كثيرة ينبغي تذليلها لكي تتمكن التنمية الصناعية من المساهمة إسهاما جديا في التحول نحو مجتمعات مستدامة وقادرة على الصمود، ولا سيما في مجالات التكنولوجيا الابتكارية النظيفة والإدماج القوي لمصادر الطاقة المتجددة في الهياكل الأساسية القائمة للطاقة على الصعيد العالمي.

٦٠ - ومراعاة مسألة الطاقة المتجددة ونظم الطاقة الذكية في السياسة الصناعية خيار مطروح للإفادة من العناصر المشتركة بين الهدفين ٧ و ٩ من أهداف التنمية المستدامة. ومن المفيد تحري إمكانية إقامة تعاون مع القطاع الخاص من أجل زيادة حجم الاستثمارات، ووضع هيكل واضح بشأن سبل تمكين الإمداد اللامركزي بالكهرباء والاعتراف بأهمية الدور الذي يؤديه القطاع العام في وضع أطر تنظيمية لأنشطة القطاع الخاص. وغالبا ما تعتمد التكنولوجيا الأخص والأنظف على الأطر القانونية والتنظيمية التي تساعد على استيعابها بينما تحفز مشاركة القطاع الخاص في الوقت نفسه. كما يتطلب تحسين الوصول إلى الطاقة النظيفة عمالا مهرة ومشاريع إنتاجية. ولذا فإن تبادل المعارف وبناء القدرات من العوامل الرئيسية لضمان فعالية ونجاح نقل التكنولوجيا الذي يراود منه أن يساعد في خلق نظم طاقة

مستدامة. وأخيراً، فإن التوعية المشفوعة بسياسات مصممة تصميمًا حسنًا ستؤدي إلى دفع عجلة التقدم نحو تحقيق الاستدامة.

٦١ - ولمعالجة المفاضلات المحتملة بين أهداف التنمية المستدامة، فإنه من الأهمية بمكان إشراك جميع أصحاب المصلحة المعنيين في وضع السياسات الرامية إلى تعزيز فرص الحصول على خدمات الطاقة. وينبغي التأكد في سياق تنمية الطاقة الأحيائية، على سبيل المثال، من أن الأمن الغذائي والإعمال التدريجي للحق في الغذاء الكافي من الشواغل ذات الأولوية، مع التركيز بوجه خاص على النساء وصغار المنتجين.

الهدف ١١ من أهداف التنمية المستدامة: جعل المدن والمستوطنات البشرية شاملة للجميع وأمنة وقادرة على الصمود ومستدامة

٦٢ - سيبلغ عدد سكان المناطق الحضرية بحلول عام ٢٠٥٠ ضعف العدد الحالي، وسيعيش ما يناهز ٧٠ في المائة من سكان العالم في المدن. وبما أن أكثر من نصف سكان العالم يعيشون أصلاً في البيئات الحضرية، فإن أحد أبرز التحديات في عصرنا هو جعل المدن والمستوطنات البشرية شاملة للجميع وآمنة وقادرة على الصمود ومستدامة، ولكنه يمثل أيضاً هدفاً له عوائد اقتصادية واجتماعية وبيئية ضخمة.

٦٣ - وتسلط المساهمات الواردة الضوء على ثلاثة عناصر أساسية للنجاح في تنفيذ الهدف ١١ من أهداف التنمية المستدامة والخطة الحضرية الجديدة: تمويل الخطة الحضرية الجديدة، وتعزيز التنمية الإقليمية وبناء القدرة على الصمود في مواجهة الكوارث الطبيعية وتغير المناخ. وتتراوح قيمة الاستثمارات العالمية اللازمة للهياكل الأساسية الحضرية بين ٤,٥ و ٥,٤ تريليون دولار سنوياً (بما في ذلك مبلغ إضافي تتراوح قيمته بين ٩ و ١٧ في المائة لجعل هذه الهياكل الأساسية منخفضة الانبعاثات وقادرة على التأقلم مع المناخ)، ومعظمها في العالم النامي. ومساعدة المدن في زيادة فرص الحصول على التمويل من مصادر متعددة، بما في ذلك الضرائب المحلية والتحويلات المالية والتمويل التجاري والخاص، هو هدف رئيسي، قد يتطلب بدوره اعتماد أطر تنظيمية ومالية مواتية. كما يتطلب الأمر طرائق مبتكرة لتأمين استثمارات من القطاع الخاص والمصادر غير التقليدية.

٦٤ - وبإمكان الاستثمارات اللازمة في الهياكل الأساسية المنخفضة الكربون والبناء الأخضر وتجهيز المباني وتجديدها لجعل المدن مستدامة خلق فرص عمل جديدة. وفي هذا السياق، يعتبر إدماج مبادئ برنامج العمل اللائق في إعلان كيتو بشأن المدن والمستوطنات البشرية المستدامة أمراً بالغ الأهمية. ويمكن أن تكون تكنولوجيات المعلومات والاتصالات أساسية في توفير نهج مبتكرة في إدارة المدن بطريقة أكثر فعالية وشمولية من خلال تطبيقات مثل المباني الذكية والإدارة الذكية للمياه ونظم النقل الذكية والأوجه الجديدة للكفاءة في استهلاك الطاقة وإدارة النفايات.

٦٥ - ويتيح تحسين الترابط بين المدن نمواً اقتصادياً أسرع ويصل الناس بفرص عمل أفضل. وهناك حاجة أيضاً إلى النظر في زيادة التواصل والترابط بين المجالات الريفية والحضرية، بما في ذلك في قطاع صناعة الأغذية الزراعية. ويعتبر العمل من أجل تحويل النظم الغذائية التي تربط بين المناطق الريفية والحضرية خدمة لمصالحها الاقتصادية والاجتماعية والبيئية والصحية المشتركة عنصراً بالغ الأهمية لوضع العالم على مسار مستدام وقادر على الصمود.

٦٦ - وهناك أيضاً أدلة كثيرة على أن التخطيط الحضري والقرارات المتعلقة بالبنى التحتية للمدن وتطويرها تؤثر على صحة الأجيال القادمة وتؤدي دوراً حاسماً في ضمان الحق في الصحة، مما يعزز الرفاه ونوعية الحياة لجميع المواطنين. ويمكن تحقيق ذلك بتعميم الإنصاف من خلال العمل المشترك بين القطاعات الذي لا يتجزأ في جميع الأهداف التي تؤثر على الصحة في المناطق الحضرية، كيلا يتخلف أحد عن الركب.

٦٧ - ويمكن للإدارة المستدامة للمناطق الحضرية والغابات المحيطة بالمدن والأشجار وإدماجها في التخطيط الحضري أن تسهم إسهاماً كبيراً في تحسين صحة الناس ورفاههم وفي التصدي لتغير المناخ. ولكي تحقق الغابات الحضرية جميع الفوائد المرجوة منها، فإنها تحتاج إلى إدارة مناسبة من خلال اعتماد السياسات الشاملة والمعايير الواضحة والتخطيط السليم، وإشراك جميع أصحاب المصلحة، فضلاً عن مزيج من التمويل العام والخاص، وإشراك المواطنين.

٦٨ - ويتمثل أحد النهج الواعدة لمراعاة قضية الهجرة في تخطيط المستوطنات البشرية منذ البداية لزيادة إمكاناتها والتقليل من مخاطرها في إنشاء عملية متكاملة وتشاركية لتحقيقاً لأهداف الإدماج وحصول الجميع على الخدمات والسكن والموارد التي تشمل السكان المحليين والمهاجرين على حد سواء. وعلى الرغم من الإمكانات الهائلة للمهاجرين الداخلين، فإن السياسات الحكومية الرسمية غالباً ما تهملهم على الصعيدين المحلي والوطني. وينبغي لتخطيط التنمية الإقليمية المتكاملة أن يعزز دور المهاجرين باعتبارهم من العناصر المساعدة على التنمية الذين يربطون بشكل طبيعي بين المناطق الحضرية والريفية.

الهدف ١٢ من أهداف التنمية المستدامة: ضمان وجود أنماط استهلاك وإنتاج مستدامة

٦٩ - يمثل تحقيق الاستهلاك والإنتاج المستدامين أحد أكثر الطرق كفاءةً وفعاليةً من حيث التكلفة لبلوغ التنمية الاقتصادية والحد من الآثار على البيئة والنهوض برفاه الإنسان. وإن كفاءة أنماط الاستهلاك والإنتاج المستدامة هو هدف ذو طابع شامل أيضاً، في سياق القطاعات الاقتصادية وأهداف التنمية المستدامة. وينبغي النظر إلى الهدف ١٢ بوصفه عاملاً تمكينياً لتنفيذ طائفة من الأهداف الأخرى وغاياتها.

٧٠ - ويؤثر الفاقد والمهدر من الأغذية على استدامة الزراعة والنظم الغذائية وقدرتها على التكيف وضمان الأمن الغذائي والتغذية للجيل الحالي وللجيال المقبل. وينبغي أن يضع جميع أصحاب المصلحة الاستراتيجيات والابتكارات الفعالة للحد من الفاقد والمهدر من الأغذية. وثمة حاجة أيضاً إلى تحقيق التحول المستدام في قطاع المواشي. وتعترف المبادئ التوجيهية القائمة بالنظم الرعوية على وجه الخصوص وتدعو إلى حمايتها ودعمها، فضلاً عن الدعوة إلى تعزيز دور نظم الرعي، والاستفادة من إمكانات الثروة الحيوانية كوسيلة لتحقيق سبل العيش المستدامة لصغار المالكين، وتعزيز استدامة النظم المكثفة.

٧١ - ومن المتوقع أن تقدم المبادئ التوجيهية الطوعية للنظم الغذائية والتغذية الدعم إلى البلدان في وضع السياسات التي تحفز نظم غذائية للجميع تنسم بمزيد من الطابع الصحي والاستدامة، استناداً إلى النظم الغذائية المستدامة. ويؤدي تطبيق ما يوجد من معايير دولية ومبادئ توجيهية ومدونات قواعد الممارسات المتعلقة بالأغذية والإنتاج الغذائي والسلامة الغذائية دوراً أساسياً في هذا الصدد.

٧٢ - وأدى الإلغاء التدريجي للمواد المستنفدة للأوزون إلى تغييرات في أنماط الإنتاج والاستهلاك وحفز عمليات الإنتاج الأكثر كفاءة، فضلاً عن إعادة التصميم المبكرة للمنتجات والمعدات لتستخدم فيها مواد كيميائية مراعية للبيئة. وعلى الرغم من أن البيانات ليست متاحة إلا عن عدد قليل من حالات التعرض الكيميائية، تشير التقديرات إلى فقدان ١,٣ مليون شخص و ٤٣ مليون من سنوات العمر المعدلة حسب الإعاقة في عام ٢٠١٢ بسبب التعرض لمواد كيميائية معينة.

٧٣ - وتوجد المواد النانوية في كل ما نستهلك عموماً. وعلى الرغم من أن التكنولوجيا النانوية ظهرت منذ بضعة عقود، فإن البحوث الجارية حالياً تتيح إنتاج المواد التقليدية بأحجام دقيقة. وقد لا تتناول الأطر التنظيمية استخدام المواد النانوية على نحو فعال، بعد أن أثّرت تساؤلات، ليس لها أجوبة وافية لحد الآن، بشأن المخاطر الصحية والبيئية لهذه المواد.

٧٤ - ويمكن أن يسهم زوال الطابع المادي المتزايد (أي انخفاض عدد المنتجات الاستهلاكية التي يلزم أن يكون لها شكل مادي و/أو أن المنتجات الاستهلاكية تحتاج إلى عدد أقل من العناصر المادية)، والفرضية والتطبيقات المبكرة في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في تحقيق الإنتاج والاستهلاك المستدامين. ويجد كل من الحوسبة السحابية والشبكات الذكية والعدادات الذكية والحد من استهلاك أجهزة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات للطاقة أثراً إيجابياً على تقليص الاستهلاك. بيد أن هذه التكنولوجيات ذاتها تستهلك الطاقة. ولذلك، ثمة حاجة إلى سياسات فعالة لضمان الحد من الآثار السلبية لهذه التكنولوجيات، مثل النفايات الإلكترونية.

٧٥ - وتحدث أنماط الإنتاج والاستهلاك غير المستدامة أثراً سلبياً على البيئة والظروف المعيشية، وقد تشكل أحد العوامل التي تجبر الأفراد على ترك أماكن إقامتهم. ومن منظور الهجرة والتنمية، ينبغي للسياسات أن تأخذ في الاعتبار ديناميات صنع القرارات بشأن الهجرة فيما يتصل بأنماط الإنتاج والاستهلاك.

٧٦ - وتصبح المجتمعات قادرة على الصمود عندما تكون فرص العمل اللائق متاحة ويمكن خلقها في المستقبل في سياق نمو اقتصادي شامل ومستدام بيئياً. ويتيح الإنتاج الأكثر كفاءة في استخدام الموارد مجالاً لزيادة الإنتاجية التي يمكن أن تكون لها آثار إيجابية على القيمة المضافة إلى هذه المنتجات، ومن ثم على أجور العمال. وبدون مشاركة العمال والمؤسسات، سيصعب تحقيق العديد من أهداف التنمية المستدامة، إذ لا يكفي الاقتصاد على وضع القواعد التنظيمية أو فرض الضرائب. وثمة حاجة إلى إيلاء اهتمام خاص للمؤسسات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة، لأنها تواجه صعوبات أكبر في ما يتعلق بتحسين كفاءة استخدامها للموارد والطاقة.

الهدف ١٥ : حماية النظم الإيكولوجية البرية وترميمها وتعزيز استخدامها على نحو مستدام، وإدارة الغابات على نحو مستدام، ومكافحة التصحر، ووقف تدهور الأراضي وعكس مساره، ووقف فقدان التنوع البيولوجي

٧٧ - تعاني من التدهور نسبة كبيرة من النظم الإيكولوجية المدارة أو البرية الطبيعية. وعلى مدى العقدين الماضيين، شهدت نسبة حوالي ٢٠ إلى ٣٠ في المائة من الغطاء النباتي للأرض انخفاضاً مستمراً في الإنتاجية، لاسيما بسبب استغلال الأراضي والمياه وممارسات الإدارة. وتشير الأدلة إلى أن تدهور الأراضي وتغيير وجهتها أدى إلى فقدان ما بين ٤,٣ و ٢٠,٢ تريليون دولار سنوياً في قيمة سلع

وخدمات النظم الإيكولوجية. وبشكل مباشر، يتأثر ١,٥ بليون شخص من الأراضي المتدهورة والتي أزيلت غاباتها وتقدر مساحتها بـ ١٠٠ هكتار. وإن تحقيق عالم خالٍ من ظاهرة تدهور الأراضي بفضل الإدارة المستدامة للمناظر الطبيعية وترميمها سيعود بالكثير من الفوائد المشتركة، التي تتراوح بين المحافظة على التنوع البيولوجي ومكافحة تغير المناخ من جهة، وضمان النمو الاقتصادي والرفاه البشري من جهة أخرى.

٧٨ - وإن فقدان التنوع البيولوجي وتغير المناخ يزيدان من تعريض صحة الأراضي وإنتاجيتها للخطر في المستقبل: فمن المرجح أن يؤدي ارتفاع انبعاثات الكربون ودرجات الحرارة، وتغير نسق هطول الأمطار، وتحات التربة، وفقدان التنوع البيولوجي، وزيادة ندرة المياه إلى الإضرار بصلاح مناطق شاسعة لإنتاج الأغذية والاستيطان البشري. ويحدث تدهور الأراضي في جميع بقاع العالم ويمكن أن يتخذ أشكالا عديدة. ومن ثم، فإن مكافحة تدهور الأراضي وترميم الأراضي المتدهورة أولوية ملحة للوفاء ليس بالهدف ١٥ من أهداف التنمية المستدامة فحسب، بل ولإيجاد الحلول القائمة على الطبيعة اللازمة لبناء مجتمعات مستدامة وقادرة على الصمود.

٧٩ - ويشكل فقدان التنوع البيولوجي وتدهور النظم الإيكولوجية على الصعيد العالمي أخطاراً تهدد صحة البيئة المعيشية للإنسان والنشاط الاقتصادي وفرص العمل، ويحدث آثاراً هامة في التوزيع تضر بفئات مختلفة من المنتجين والعمال. لذلك، يتعين أن تسير عملية حماية النظم الإيكولوجية وترميمها بالتوازي مع تعزيز المصادر البديلة للوظائف والدخل وسبل العيش.

٨٠ - وعلى الصعيد العالمي، تشكل ثمار الأراضي ٨٠ في المائة من نظامنا الغذائي ويعتمد الملايين من الناس مباشرة على الزراعة للبقاء على قيد الحياة وكفالة سبل العيش والأمن. ولا يزال تحويل الأراضي لاستخدامها في الأغراض الزراعية بسبب ارتفاع الطلب وتدهور الأراضي يشكل السبب الرئيسي لإزالة الغابات في العالم، حيث يتسبب في ٧٠ إلى ٨٠ في المائة تقريباً من الخسائر الحرجية الإجمالية، ولذلك تأثير سلبي على بيئة وسبل عيش ملايين الأفراد من الشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية وصغار المالكين. وتؤدي زراعة التبغ إلى إزالة الغابات لأن تقنيات القطع والحرق تُستخدم في إزالة الغابات لتهيئة حقول التبغ، فنفرغ الأشجار مخزونها من الكربون في الغلاف الجوي عندما تُحرق. وعموماً، ينبغي تعزيز ورفع مستوى سلاسل القيمة القانونية والشاملة والمستدامة في الزراعة والحراجة بما يتيح الحيلولة دون إزالة الغابات وتدهورها. وينبغي تعزيز دور الغابات والأشجار في تحقيق الأمن الغذائي والتغذية بأبعاده الأربعة: الوصول والتوافر والاستخدام والاستقرار، عن طريق الربط بين هدي التنمية المستدامة ١٥ و ٢ ربطاً مباشراً.

٨١ - ويمثل تحديد وإدارة المناطق المحمية حجر الزاوية في الحفاظ على التنوع البيولوجي. وعلى الرغم من زيادة العدد الإجمالي للمناطق المحمية في العالم وزيادة مساحتها، فإن التنوع البيولوجي أخذ في الانخفاض بشكل كبير، ويرجع ذلك جزئياً إلى محدودية الموارد المتاحة للحفاظ على هذه المناطق المحمية على أنها مناطق محمية بقواعد صارمة و/أو إنفاذ الأطر القانونية ذات الصلة. وبالإضافة إلى ذلك، قد تلزم إعادة رسم حدود شبكات المناطق المحمية الحالية لتراعي تغير المناخ.

٨٢ - وتقدم المحميات الحيوية نهجاً متكاملًا للمناظر الطبيعية والمناظر البحرية فيما يتعلق بالتخطيط للمحافظة عليها، وهو أمر لا غنى عنه في كفالة موائيل ملائمة للأنواع البحرية والبرية. وعلى الرغم من

توافر ما يكفي من معرفة لوقف تدهور التنوع البيولوجي، لا تزال توجد ثغرات في المعارف والبيانات بشأن اتجاهات ومحفزات الكثير من النظم الإيكولوجية والأنواع. وثمة حاجة إلى الأبحاث المتعددة التخصصات وتبادل البيانات لسد الثغرات المعرفية، وتحديد الاستجابات السياسية التي تأخذ في الاعتبار المعارف والنماذج الاقتصادية والمعايير الثقافية.

٨٣ - وإن غياب الحيازة الآمنة يمنع أصحاب الملكيات الصغيرة في كثير من الأحيان من اعتماد ممارسات الإدارة المستدامة والاستثمار على المدى الطويل في صحة الأراضي، ويمكن أن يؤدي إلى النزاع والتدهور البيئي عندما يتزاحم مستعملون متنافسون للسيطرة على هذه الموارد. وكثيراً ما يؤدي سوء الإدارة والإفراط في استغلال الأراضي والموارد المائية إلى اضطرابات خطيرة في النشاط الاجتماعي والاقتصادي في القطاعات القائمة على الأراضي، مما يؤدي إلى تفاقم البطالة ويسهم في المجاعة والجفاف والمجرة القسرية والفقر والنزاع.

٨٤ - وتؤدي الممارسات غير المستدامة في إدارة الأراضي أيضاً، من بين عوامل أخرى، إلى تفاقم ظواهر العواصف الرملية والترابية. ولهذه الظواهر آثار على الصعيد العالمي، مما يتسبب في مشاكل صحية مزمنة، والإضرار بالزراعة والبنى التحتية، وتكثيف تآكل التربة، وخسائر اقتصادية تقدر بملايين الدولارات كل عام. ويمكن لكل من الاستراتيجيات المتكاملة التي تعزز الإدارة المستدامة للأراضي والمياه، وترميم النظم الإيكولوجية، والتكيف مع تغير المناخ، أن تساعد على تقليل وتخفيف حدة الأخطار الناجمة عن العواصف الرملية والترابية على المدى الطويل.

٨٥ - وبالنظر إلى أن المرأة هي عامل تغيير استراتيجي وتؤدي دوراً محورياً في حماية الموارد من الأراضي وترميمها في سبيل توفير احتياجات الأسرة المعيشية، لذا تكتسي التدابير الرامية إلى تعميم مراعاة المنظور الجنساني في سياسات الأراضي أهمية جوهرية. وينبغي أيضاً تمكين الشباب لتحقيق القيمة الكاملة للغابات ووقف إزالة الغابات وعكس مسارها. ويستلزم إحراز تقدم تطوير القدرات التقنية والتجارية لجميع أصحاب المصلحة، ومن ثم ينبغي تعزيز التعليم في شؤون الغابات في جميع المستويات التعليمية وتثقيف المستهلكين المنتهجين الحرجية بشأن الاستدامة.

الهدف ١٧ من أهداف التنمية المستدامة: تعزيز وسائل التنفيذ وتنشيط الشراكة العالمية من أجل التنمية المستدامة

٨٦ - أبرز العديد من الإسهامات أنه لا تزال ثمة فجوة كبيرة في التمويل لكفالة تنفيذ أهداف التنمية المستدامة. وسلطت الاستنتاجات الضوء على أن زيادة وعي المستثمرين في أسواق رأس المال وتحفيزهم على التركيز على مواءمة المشاريع والأنشطة التي يمولونها مع أهداف التنمية المستدامة هما عنصران أساسيان. وتعتبر المصارف الإنمائية المتعددة الأطراف أن تغير المناخ والاستدامة البيئية من المسائل الشاملة لعدة قطاعات ويتزايد تعميمها في عملية تصميم المشاريع. وبالمثل، فإن الدعم الذي تقدمه المؤسسات المالية الدولية يساعد البلدان على وضع وتنفيذ خطط التمويل في خططها الإنمائية الوطنية، وتعزيز قدرة الحكومات على تنفيذ هذه الخطط.

٨٧ - وإن أفضل الممارسات والأدوات متاحة لكن يجب تعزيز تطبيقها، بما في ذلك من خلال بناء القدرات وإبرام الشراكات بين أصحاب المصلحة المتعددين لتحقيق ودعم التحول نحو مجتمعات مستدامة وقادرة على الصمود. وثمة حاجة إلى الوصول إلى العلم من خلال التعاون الدولي وبرامج بناء القدرات

بطريقة منسقة ومركزة لتمكين الكيانات الوطنية من التخطيط بفعالية للمشاركة المركزة في وضع المعايير على الصعيد الدولي وفقاً للاحتياجات الوطنية.

٨٨ - وفي هذا السياق، من الأهمية بمكان فتح أبواب جديدة لربات الأعمال الحرة في جميع بلدان العالم النامي من خلال الشراكات التعاونية بين الحكومات والمصارف الإنمائية المتعددة الأطراف والجهات المعنية الأخرى للمساعدة في زيادة حصة القطاع الخاص من الأموال المستثمرة في التنمية. وتدعم المشاريع القائمة ربات الأعمال الحرة من خلال خلق منتجات وخدمات مالية لهن وزيادة فرص حصولهن عليها، وبناء قدرتهن، وزيادة وصولهن إلى الشبكات والموجهين، وإتاحة الفرص لهن لإقامة صلات مع الأسواق المحلية والعالمية. وتدعم هذه المشاريع أيضاً الحكومات في معالجة الحواجز والأنظمة القانونية التي قد تؤدي، عن غير قصد أحياناً، إلى التمييز ضد المرأة.

٨٩ - وركزت الاستنتاجات على أن الهجرة يمكن أن تعود بالفائدة على جميع الأطراف المعنية. ومن أجل وضع سياسات هجرة تتسم بحسن الإدارة وتيسير الهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية، ثمة حاجة إلى زيادة توافر البيانات المصنفة حسب الوضع من حيث الهجرة (الغاية ١٧-١٨). وإن التحويلات المالية هي حلقة الوصل الأكثر تأثيراً وشهرة بين الهجرة والتنمية. ويجب تشجيع خفض تكاليف هذه التحويلات المالية من أجل زيادة تأثيرها على التنمية. وبوسع المهاجرين الذين يمارسون النشاط كأصحاب مشاريع وعاملين في الشركات المحلية أن يكونوا أكثر قدرة على دعم الابتكار بفضل معرفتهم بمختلف المجتمعات والأسواق.

٩٠ - ومن الضروري تعبئة الموارد المحلية لتحقيق أهداف التنمية المستدامة. بيد أن التهرب الضريبي والتدفقات المالية غير المشروعة والفساد والجريمة العابرين للحدود لا تحد فقط بشكل خطير من قدرة البلدان على إدارة المالية العامة المحلية، وإنما تغذي أيضاً المشاعر السلبية تجاه العولمة. ويهدد هذا الأمر تأييد إقامة نظام تجاري مفتوح ومتعدد الأطراف والاستفادة من التجارة الدولية كمحرك لتحقيق النمو والتنمية الشاملين والمستدامين.

رابعاً - الدروس المستفادة بشأن التحول إلى مجتمعات مستدامة ومرنة

٩١ - تشاطر الإسهامات القلق بأن المجتمع الدولي بحاجة إلى تحسين الدعم الذي يقدمه إلى عملية التحول نحو مجتمعات مستدامة وقادرة على الصمود من أجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة بحلول عام ٢٠٣٠. ويشمل ذلك معالجة الأسباب الجذرية للنزاع العنيف من أجل بناء وإدامة السلام في جميع مراحل النزاع، بهدف منع اندلاع النزاعات وتصعيدها واستمرارها وتجديدها. ويتطلب ذلك تغيير نمط التواجد في حالة إدارة الأزمات (أي الاستجابة للأحداث بدلاً من التصدي على نحو استباقي لأسباب النزاع)، وتقديم دعم بعيد الأجل للقدرات والمؤسسات المطلوبة لتحقيق السلام والتنمية المستدامين.

٩٢ - ويتطلب تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ أيضاً خروجاً كبيراً عن الطريقة المعتادة في إدارة الشؤون العامة. كما تتطلب إجراء تحولات جذرية في فهم شؤون الإدارة وبناء القدرات. ويتطلب اتخاذ تدابير مؤسسية لإشراك القوى العاملة في القطاع العام في الإبداع والابتكار. ويمكن للمراكز شبه المستقلة وهياكل الابتكار المتخصصة داخل القطاع العام احتضان الابتكارات لفائدة القطاع العام. وفي

حين أن قيمة المنتديات والمناهج المتعددة أصحاب المصلحة مفهومة بشكل جيد، إلا أن تعزيز المشاركة الفعالة لأصحاب المصلحة المتعددين وإدامتها غالباً ما يكون صعباً.

٩٣ - وتبين المساهمات التي تم تلقيها أن المرونة ليست مجالاً سياساتياً منعزلاً، وتتطلب التحرك نحو نهج "الحكومة بأكملها" أو "المجتمع بأكمله". ومن خلال المشاركة والتفاعل الهادف يصبح الأفراد في المجموعة أعضاء في المجتمع. وتيسر هذه التفاعلات تدفق المعلومات والمعرفة بما يلزم لمواجهة التحديات. وتشمل النهج التشاركية المتعددة الأبعاد إزاء الحوكمة اعتماد تشكيلات من النهج التنافسية والتصادمية والمتشعبة من أجل منح صوت للمستضعفين من خلال إشراكهم في البحث عن حلول إبداعية لتحديات التنمية وتصميمها وتنفيذها ومتابعتها من خلال العمل المشترك وملكية النتائج. وتعد عملية صنع القرارات التشاركية وتقديم الخدمات الشاملة للجميع عاملين رئيسيين في هذا الصدد. ويمكن أن يساهما في استحداث نظام حكومي مفتوح بوصفه نموذجاً للحوكمة يركز على الفئات الأكثر ضعفاً ويؤسس علاقة جديدة بين الدولة والمجتمع.

٩٤ - وكما أبرزت عدة إسهامات، فإن بناء مجتمعات مستدامة وقادرة على الصمود يتطلب ضمان حقوق المهاجرين وحفظ كرامتهم الأصلية. وفي حين أن المجتمعات تستمد فوائد كبيرة من الهجرة، من قبيل تعزيز التنمية والنمو الاقتصادي للدول وتشجيع التعددية الثقافية للمجتمعات، فإن حماية حقوق الإنسان للمهاجرين تشكل أيضاً تحدياً كبيراً يجب معالجته. وتظهر الأبحاث أن المجتمعات تتحول من خلال المعرفة، والمعرفة نوع من التكنولوجيا إلى جانب الأدوات والمخططات. ويحمل العمال المهاجرون تلك المعرفة الضمنية، وتتطور المجتمعات عندما تتبنى سياسة أكثر انفتاحاً نحو الهجرة وتمييزاً ظروفها مواتية للتعليم. ولكي تكون المجتمعات مستدامة وقادرة على الصمود وشاملة، من المهم بالتالي تعزيز وبناء شراكات قوية متعددة الأطراف تشمل بلدان المقصد والعبور والمنشأ، وكفالة حماية جميع حقوق الإنسان للمهاجرين كافة، بغض النظر عن وضعهم من حيث الهجرة.

٩٥ - وهناك الآن فهم واضح بأن التحول الهيكلي العميق، الضروري للانتقال إلى نمو أكثر استدامة وشمولاً بيئياً واقتصادياً، يعني إجراء تغييرات عميقة اجتماعية ومهنية. وهذا يؤكد من جديد أهمية ضمان مشاركة العمال وأرباب العمل في هذا التحول. كما تدل الإسهامات أيضاً على أنه من المهم للغاية التركيز لا على أعراض ومظاهر استبعاد المرأة (مثل نقص الدخل أو التعليم أو الصحة)، بل وعلى أسبابها البنيوية (مثل التمييز وانعدام فرص الوصول إلى العدالة والموارد ونقص التمثيل) من أجل فهم المساهمة الحقيقية للمرأة في التنمية المستدامة.

٩٦ - وتشكل المناهج الفعالة من حيث الموارد عنصراً مهماً في معادلة المرونة حيث يمكن لعملية بناء القدرة على الصمود أن تتيح فرصاً لبناء الكفاءة في استخدام الموارد والعكس بالعكس. وتتطلب التنمية المستدامة اتخاذ نهج متكاملة لإنتاج الغذاء والأعلاف والألياف والوقود على نطاق أكبر بكثير مما هو عليه الآن. ويلزم تخفيف التحول من "عصر النهب" الحالي إلى "عصر الاحترام" للحدود البيوفيزيائية. وسيطلب هذا العصر الجديد تحولاً في الطريقة التي يستهلك بها الناس وينتجون ويعملون ويعيشون معاً لمواجهة الضغوط الرئيسية على موارد الأرض والقضايا البيئية المرتبطة بها.

٩٧ - وتعكس الأطر المتعددة الأطراف الرئيسية في الآونة الأخيرة أهمية العمل المحلي والتحول في مواقف الحكومات الوطنية تجاه الأنشطة المحلية. وقد مهد مستوى الطموح الذي أبدته المدن والسلطات

دون الوطنية الطريق نحو الالتزامات والإجراءات الوطنية أو عززه، مما جعلها آلية قوية للتغيير الإيجابي على جميع مستويات الحكومة.

خامسا - المجالات التي تقتضي توجيهها سياسيا من المنتدى السياسي الرفيع المستوى

٩٨ - يمثل المنتدى السياسي الرفيع المستوى المنبر الأعلى الذي يتم في إطاره استعراض أهداف التنمية المستدامة ومتابعتها. وتبين الإسهامات الواردة من مختلف اللجان الفنية وهيئات الخبراء التابعة للمجلس الاقتصادي والاجتماعي فضلا عن الهيئات والمنتديات الحكومية الدولية الأخرى أن الكيانات قد أدمجت أهداف التنمية المستدامة في مجالات عمل كل منها. وطالب العديد من الإسهامات المنتدى السياسي الرفيع المستوى أن يدعم أطر السياسات والمبادئ التوجيهية التي وضعتها مختلف الهيئات الحكومية الدولية، وهو نداء يؤكد كذلك على الدور الهام الذي يمكن أن يؤديه المنتدى السياسي الرفيع المستوى في تنسيق التنمية المستدامة ودعم العمل من أجلها. وتم تحديد التوجيه السياسي في المجالات الواردة أدناه على أنه عنصر حاسم من أجل تسريع التقدم في تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠.

اتساق السياسات وتكاملها

٩٩ - يؤدي عدم قابلية أهداف التنمية المستدامة للتجزئة وطابعها الملح إلى منح الأولوية لتماسك السياسات والمؤسسات، ويتطلبان تحسين التنسيق وتبادل الخبرات بين جميع الجهات الفاعلة ذات الصلة. وتعتبر التوجيهات الصادرة عن المنتدى السياسي الرفيع المستوى بالغة الأهمية في هذا الصدد حيث أن التجزئة والتفكير المنغلق يعوقان تنفيذ أهداف التنمية المستدامة. وينبغي تعزيز اتساق المؤسسات والسياسات معاً، وأن يراعي السياق والشمول. ويتطلب تعزيز التماسك أيضاً الاهتمام والتنسيق الهيكليين، ومجموعة واسعة من الأدوات، وقد يحتاج إلى برامج عمل أو إصلاحات محددة. وعلاوة على ذلك، هناك مجال لآلية عالمية للتعليم من الأقران من أجل دعم التغيير الضروري للهياكل والعمليات والمهارات واتجاهات الفكر وتعزيز التعلم المتبادل والتواصل الاجتماعي وتبادل المعرفة من قبل جميع أصحاب المصلحة المعنيين. وبالإضافة إلى ذلك، ينبغي أن تدمج المدارس الوطنية للإدارة العامة وغيرها من مؤسسات التدريب تعزيز تماسك أهداف التنمية المستدامة في مناهجها الدراسية.

١٠٠ - ويمكن توفير إرشادات إضافية بشأن نهج مشترك للتخطيط والتنفيذ والمتابعة والاستعراضات للبلدان والمناطق من أجل تشجيع تطبيق النهج المتكاملة واتساق السياسات. ويمكن أيضاً أن يكون التوجيه الاستراتيجي من قبل المنتدى السياسي الرفيع المستوى عنصراً حاسماً في معالجة الإصلاحات الهيكلية من أجل القضاء على الفقر وعدم المساواة. وعلاوة على ذلك، يتطلب التعجيل بالتقدم نحو مجتمعات مستدامة وقادرة على الصمود اتخاذ إجراءات متضافرة ومتكاملة من أجل ضمان اهتمام كل من الحكومات وغيرها من أصحاب المصلحة المعنيين بالبيئة ومراعاتها في الجهود الرامية إلى تنفيذ أهداف التنمية المستدامة.

أوجه التآزر والمعاوضة

١٠١ - أبرزت توجيهات المنتدى السياسي الرفيع المستوى بشأن كيفية ضبط أوجه التآزر بين أهداف التنمية المستدامة وغاياتها، وفي الوقت نفسه إدارة عمليات المقايضة المحتملة المتعددة القطاعات والتوزيعية والميقانية بوصفها عناصر بالغة الأهمية في العديد من الإسهامات.

١٠٢ - وينبغي للمنتدى السياسي الرفيع المستوى أيضاً أن يشجع الهيئات الفرعية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي، بما في ذلك اللجان الإقليمية، على تعزيز أوجه التآزر والتلاحم مع العمليات العالمية الأخرى ذات الصلة القائمة. وحيث أن بعض الأهداف يجب أن ينجز في موعد زمني محدد بعام ٢٠٢٠، يُطلب أيضاً من المنتدى السياسي الرفيع المستوى أن يعطي توجيهات بشأن السبل الممكنة لضمان اتخاذ اجراءات مستمرة ومعززة بعد عام ٢٠٢٠، مع الحفاظ على اتساق السياسات مع أي عمليات أخرى لوضع جداول أعمال عالمية لها تأثير على الموضوعات ذات الصلة.

أفضل الممارسات والدروس المستفادة

١٠٣ - التنسيق والتعاون مفتاحاً لتحقيق خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠. وأبرز دور المنتدى السياسي الرفيع المستوى بوصفه منصة لتبادل أفضل الممارسات والدروس المستفادة، بما في ذلك عبر المجالات التالية:

- (أ) مراعاة أهداف التنمية المستدامة في السياسات والأطر المؤسسية؛
- (ب) حشد التمويل المؤثر بطريقة متوازنة عبر أهداف التنمية المستدامة، وإنشاء آليات مشاركة عامة فعالة في العمليات المتعلقة بالميزانية؛
- (ج) تشجيع إقامة شراكات أقوى شاملة للجميع والدعوة إلى ذلك؛
- (د) عدم تخلف أي أحد عن الركب ومعالجة عدم المساواة في العالم؛
- (هـ) مراعاة الاحتياجات والتجارب الخاصة بالبلدان التي تواجه أوضاعاً خاصة.

المجتمعات الشاملة للجميع

١٠٤ - يمكن أن يوفر المنتدى السياسي الرفيع المستوى زخماً أساسياً لإجراء مناقشة استراتيجية بشأن تزايد حدة التمييز وكراهية الأجانب واستبعاد بعض الفئات السكانية التي ما زالت تشكل مواضيع تثير مشاعر القلق في العالم، بما في ذلك بالنسبة للمهاجرين والأقليات المرتبطة بالهجرة. وسيكون التوجيه السياسي أمراً بالغ الأهمية لتشجيع الحكومات وأصحاب المصلحة الآخرين على القيام بعمل إيجابي من أجل بناء مجتمعات شاملة للجميع. وفي هذا السياق، ينبغي أن يبرز المنتدى السياسي الرفيع المستوى أيضاً أن الهجرة موضوع يتطلب تعاوناً ذا مغزى بين مجموعة كبيرة من الجهات الفاعلة المختلفة.

الربط بين الشعوب والتمسك بتعددية الأطراف

١٠٥ - تعتبر قيادة المنتدى السياسي الرفيع المستوى من حيث منح زخم جديد لتعددية الأطراف أمراً بالغ الأهمية لتعزيز بناء مجتمعات مستدامة وقادرة على الصمود. وينبغي استخدام القوة المنظمة للمنتدى

السياسي الرفيع المستوى من أجل تعزيز الثقة، استناداً إلى الالتزامات والشفافية المتبادلة، التي تعتبر أساسية لاستدامة الارتباطات المثمرة في الأجل البعيد. وتبادل المعلومات عن أفضل الممارسات في إطار تشاور واسع النطاق مع المجتمع المدني وأصحاب المصلحة الآخرين، بما في ذلك القطاع الخاص، من شأنه أن يفيد في عملية اتخاذ القرارات المتعلقة بالسياسات وتعزيز أطر تنفيذ أهداف التنمية المستدامة. وهذا يركز على الحوكمة المتعددة المستويات على الصعيد الوطني والمحلي والمجتمعي في إطار دعم مناسب من الشبكات الإقليمية والدولية ذات الصلة.

نظم البيانات والنظم الإحصائية القوية

١٠٦ - لقد أصبح من الواضح أنه لا يمكن أن يتحقق تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ بدون توافر البيانات اللازمة، ولا سيما الالتزام الوارد في الخطة بعدم تخلف أي أحد عن الركب. ويمكن بالتالي أن يوفر المنتدى السياسي الرفيع المستوى التوجيه والدعم إلى أوساط المشتغلين في العمل الإحصائي بشأن كيفية تحقيق ما يلي:

(أ) كفالة الدعم على الصعيدين الوطني والدولي؛

(ب) إقامة حوار قوي بين الأوساط السياسية والإحصائية؛

(ج) تشجيع بناء القدرات الإحصائية؛

(د) كفالة استخدام واضعي السياسات للبيانات.

سادساً - التوصيات بشأن طرق تسريع التقدم المحرز في إقامة مجتمعات مستدامة وقادرة على الصمود

١٠٧ - ينبثق عن ما سبق عدد من التوصيات المتعلقة بالسياسات، ويأتي بيانها في الفقرات التالية.

١٠٨ - يجب أن يكون مفهوم عدم تخلف أحد عن الركب أحد المبادئ الأساسية للإدارة العامة، وأن يدمج في أطر العمل الاستراتيجية، وأن يترجم إلى إجراءات عمل ليس من خلال استهداف مجموعات محددة فحسب، بل من خلال الحفاظ على مصالح تلك الفئات لمنع تراجعها أكثر إلى الخلف.

١٠٩ - ومن الأهمية بمكان التخطيط التعاوني، والجمع بين الجهات الفاعلة ذات الصلة، وتشجيع اتساق الإجراءات، والاستخدام الكفء للقدرات المتاحة من أجل تسريع التقدم نحو إقامة مجتمعات مستدامة وقادرة على الصمود. ويشمل ذلك تنفيذ الآليات والحوافز التي تمكن الجهات الفاعلة وترتبط بينها على جميع المستويات من أجل تمكين التخطيط وتنفيذ الإجراءات والتعلم على نحو متسق. ومن المهم بنفس القدر تجميع الموارد من مختلف الجهات الفاعلة من خلال الشراكات بين أصحاب المصلحة المتعددين من أجل حشد المعارف وتقاسمها، بما في ذلك المعارف التقليدية ومعارف الشعوب الأصلية والتكنولوجيا والتمويل، ولا سيما من أجل دعم البلدان النامية.

١١٠ - ومن الأهمية بمكان كفالة أن تعمل أدوات الاقتصاد الكلي والأدوات المالية على تحقيق نمو عادل ومستدام وتوفير فرص عمل والحد من الفقر وأوجه عدم المساواة، بما في ذلك التركيز المفرط للثروة. ومن الأمور الحاسمة بناء القدرات الإنتاجية من خلال اتباع سياسات متكاملة، بما في ذلك السياسات

الصناعية وسياسات التنمية الريفية وتنمية الأصول البشرية لدعم التنمية الشاملة للجميع. وعلى نفس القدر من الأهمية تنفيذ سياسات اجتماعية تحويلية تجمع بين الأطر الأساسية الشاملة والإجراءات الموجهة، وكذلك إعادة التوزيع قبل دخول الأسواق، وأثناء التواجد فيها، وبعد الخروج منها.

١١١ - ويتطلب تسخير فوائد تكنولوجيا المعلومات والاتصالات المتقدمة للجميع، وتجنب الجيل القادم من الفجوات الرقمية، توفير البنى التحتية والخدمات والمهارات المناسبة. وفي حين أن للتكنولوجيا إمكانات كبيرة لتعزيز التنمية الشاملة للجميع، يمكنها أيضا أن تكون سببا من أسباب الاستبعاد وعدم المساواة على الصعيدين الوطني والدولي. وينبغي لوضع السياسات أيضا التخفيف من حدة الصعوبات في مجالات أمن المعلومات، والخصوصية، والعمالة، وتفاوت الدخل، وفي نفس الوقت تهيئة الظروف اللازمة للابتكار في مجال تنظيم المشاريع.

١١٢ - ومن المهم تهيئة بيئة سليمة في سياق التنمية المستدامة بروح من الشراكة والتضامن العالميين. ومن الضروري إيجاد الآليات التي تستوعب العوامل الخارجية الاقتصادية والاجتماعية الناجمة عن تدهور الغلاف الجوي من أجل إثراء عمليات صنع القرار. ومن الأهمية بمكان أيضا وضع سرد قوي مشترك من أجل الحديث عن التنوع البيولوجي والممارسات الإيكولوجية للمجتمعات المحلية بغية توجيه الانتباه إلى أهمية تحقيق خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠. ويجب أن يتمكن هذا السرد من إقناع أصحاب المصلحة الرئيسيين، بما في ذلك الشباب وأصحاب الأعمال التجارية والقطاع الخاص، بالقيام بأدوار فاعلة في هذا التحول نحو مجتمعات قادرة على الصمود.

١١٣ - وتعمل المدن المستدامة على المناطق الريفية من أجل تقديم الغذاء والماء والطاقة والخدمات الأساسية الأخرى. وسوف يتطلب الحفاظ على صلة صحية بين المناطق الريفية والمناطق الحضرية أدوات سياساتية مركزة تحول الممارسات الزراعية لدعم مجموعة أوسع من المنافع الاجتماعية والبيئية والاقتصادية التي تعالج أيضا الفوارق الحالية في الفجوة بين الريف والحضر والأسباب الجذرية للهجرة وعدم الاستقرار. وفي كثير من البلدان النامية، سيكون توفير الأمن لمزيد من الحقوق من حيث ضمان الحياة والمساواة بين الجنسين والعدالة الاجتماعية خطوة أساسية نحو تحسين الإدارة الرشيدة للموارد من الأراضي على المدى الطويل.

١١٤ - والاستثمار على نحو مستدام وشامل للجميع في عملية الانتقال إلى نظم الأغذية والزراعة المستدامة من شأنه أن يدعم قدرة سكان المناطق الحضرية والريفية على الصمود وأن يدعم رفاههم. وتعتبر الأسواق الغذائية والزراعية الشفافة والفعالة ضرورية من أجل ضمان النمو الشامل وأنماط الاستهلاك والإنتاج المستدامين. ويعتبر صغار منتجي الأغذية، والأسر المزارعة، والحرجيون، والشعوب الأصلية، والرعاة، وصائدو الأسماك، في المناطق الريفية والمناطق الحضرية والمناطق المحيطة بالمناطق الحضرية عوامل تغيير حاسمة لضمان قدرة مجتمعاتهم المحلية على الصمود، ويجب الاعتراف بدورهم. ويعد اندماجهم في الأسواق وسلاسل القيمة من الأمور البالغة الأهمية. ويعد تعميم مراعاة القدرة على الصمود في جميع قطاعات تنمية سلاسل القيمة عاملا مكملا للنهج المتكاملة على المستوى القطري.

١١٥ - وتشكل الكوارث المائية المتكررة والمكثفة وتقلب المناخ وتغيره تهديدات أساسية لأمن المياه. وتحتاج السياسات الوطنية إلى وضوح أكبر بشأن المخاطر والقيود المستقبلية من خلال الحوار المتعدد المستويات والمتعدد أصحاب المصلحة، من أجل زيادة التأهب والمرونة لدى المجتمعات المحلية.

١١٦ - وقد يؤدي الاستثمار في القدرة على الصمود إلى تسريع وتيرة التقدم في تحقيق مختلف أهداف التنمية المستدامة في آن واحد. وهذا ينطوي على الاعتراف بفعالية تكلفة الحلول المراعية للطبيعة بدلاً من الحلول المصطنعة أو التكميلية. وسيتطلب هذا أيضاً اتخاذ إجراءات فعالة في إطار التعاون الدولي بشأن الضرائب والتدفقات المالية عبر الحدود والهجرة والتحويلات المالية وتخفيف أعباء الديون والتجارة.

١١٧ - وتوفر البحوث والمعرفة العلمية والمعلومات أساساً لوضع سياسات سليمة وطرح حلول مستدامة. ويجب تحسين نظم البيانات والمعلومات المصنفة والموثوقة وتبادلها بالنسبة لجميع أهداف التنمية المستدامة. وهذا يتطلب معالجة التعقيدات في قياس المؤشرات المتعددة التخصصات والإبلاغ عنها. وينبغي تعزيز الصلة بين الإحصاءات والسياسات.

١١٨ - وينبغي لمنظومة الأمم المتحدة أن تعمل يداً واحدة، بعيداً عن التشرد، لتدعم بشكل فعال المجتمعات المستدامة والقادرة على الصمود. وينبغي التركيز على تنمية القدرات على الأجل الأطول حتى وإن كان تحديد كميتها أصعب وتستغرق وقتاً أطول. علاوة على ذلك، ينبغي تشجيع التعاون بين الاتفاقات المتعددة الأطراف والأنظمة والبرامج القائمة من أجل تسخير إمكانات التأزر لتنفيذ تلك الاتفاقات.